



PROVISIONAL

A/40/PV.21
9 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفى مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥٠٠

(اسبانيا)

السيد دى بينيبيس

الرئيس :

(ليسوتو)

السيد ماكيكا (نائب الرئيس)

شم :

المناقشة العامة [٩] (تابع)

القى كلمة كل من :

(غانان)

السيد السمو

(المغرب)

السيد الفيلالي

(غواتيمالا)

السيد اندرادي دياز-دوران

(بربادوس)

السيد بارو

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، ومستطبع النصوص النهائية ضمن مسلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصححات فينبغي إلا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بقيادة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section ، Department of Conference Services ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza بـ ، مع ، منع ، منع على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

المناقشة العامة (تابع)

البند ٩ من جدول الأعمال

السيد السموع (غانبا) (ترجمة ذهبية عن الانكليزية) : يسعد وفد بـ لادي

أن يرافقني يا سيدى تترأسون مداولات الجمعية العامة في هذه الدورة التاريخية التي تسجل الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة . وما كان يمكن للجمعية أن تكون أوفى بـ حظا من أن تعمل بقيادتكم في هذا الوقت . فقد استمر ارتباطكم الشخصي بال الأمم المتحدة في خدمة حكومتكم الموقرة خلال عقود ثلاث ، وما تتصرفون به من حكمة ومهارة دبلوماسية مفتان معروفتان للجميع ويحترمها الجميع . وأقدم لكم شخصيا تهانينا الحارة ولبيكم وشعبكم .

ونودُ أثيناً أن نعرب لسلفكم السفير بول لوماسكا من زامبيا عن شكرنا وتقديرنا للأسلوب الماهر والممتاز الذي أدار به أعمال الدورة الماضية . وهو يستحق ثناءً خاصاً على المشاورات المكثفة والمضنية التي أدارها بنجاح في إطار اللجنة التحضيريـة للإعداد للاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة .

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تعاطفنا وتعازينا الخالصة للمكسيك حكومة وشعبا للدمار الذي سببته الزلزال التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد . ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي من خلال منظومة الأمم المتحدة وغيرها مساعدة ملائمة للمكسيك تجعلها قادرة على استرداد قواها سعيا .

و قبل أربعين عاما ، بزغ من بين حطام الحرب العالمية الثانية ورمادها ، شعاع جديد من الأمل للبشرية بمولد الأمم المتحدة في مان فرانسيسكو . وكان الآباء المؤسرون الذين ظهرت لهم خبرة حرب تعد أفعى الحروب وأوسعها تدميرا في تاريخ البشرية ، قد عقدوا العزم على الحيلولة دون اندلاع الحروب من جديد ، و تعمّدوا بالسعى إلى تحقيق عالم أكثر سلما و وئاما عن طريق التعاون الدولي . وكان الميثاق الذي ماغوه ثمرة للخبرة والحكمة والجهد التعاوني الدولي .

و من جوانب كثيرة ، أثبتت هذه المنظمة الغريبة في العقود الأربع الماضية أنها أكثر قدرة على الاستجابة والتكييف فيما يتعلق بالتصدي للتحديات التي واجهت العالم ، مما كان متّصوراً لها منذ أربعين عاما . وإننا لنتعترض جميعا بأنه لم تحدث كارثة عالمية جديدة خلال السنوات الأربعين الماضية التي وجدت فيها المنظمة ، وذلك على الرغم من القيود التي تفرضها عليها الدول الأعضاء . وبالطبع سيزعم البعض أن السلم النسبي الذي تمتّع به العالم طوال هذه الفترة يعزى إلى ما يسمى توازن الرعب النووي أكثر مما يعزى إلى الخدمات التي أسدتها الأمم المتحدة . ولكن أيّا كانت الأسباب ، فإن هناك دلائل توضح قدرتنا كمنظمة على الحفاظ على حالة السلم النسبي بين الدولتين العظيمتين وبين البلدان ذات المعتقدات الأيديولوجية المختلفة .

حقاً إن تهديد الحرب النووية والمعرفة الأكيدة بأنها إذا اندلعت ستؤدي إلى افباء البشرية كان لها أيضا آثار مشبطة على الدول الحائزة للأسلحة النووية . ونحن لن ننكر الدور الذي أسمى به توازن الرعب النووي في تحقيق حالة السلم النسبي الذي تمتّع به العالم خلال السنوات الأربعين الماضية . ولكن لا يُنكرَ أحد أنه لولا جهود الأمم المتحدة لامكّن لبعض المراعات ، التي جعلت أحيانا دول أعضاء مختلفة تتصرف سادمة فيما بينها ، أن تبتلي العالم باجماعه في لهيب كارثة لا يمكن التنبؤ بعواقبها . ينبعي إذن تقدير الأمم المتحدة والإثناء عليها للدور الذي أدىته بفعالية ونجاح بمنتهى عامة في الحفاظ على السلم وموان الأمان الدولي .

وبالاضافة الى ذلك ، ينفي للام المتحدة ان تغدر بانها ادخلت على حياة الملايين من البشر في جميع ا أنحاء العالم تحسينات ومكتسبات اقتصادية واجتماعية ملائمة خلال انشطة وبرامج لهيئات مثل مندوب الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من هيئات شتى انشئت استجابة لاحتياجات الانسانية والانمائية .

وبالطبع لا يستطيع أحدنا أن يدعي أنه رأى تماماً عن سجل الأمم المتحدة في المجالات جميعاً . ولكن ينافي أن نذكر أن المنظمة ليست سوى مرآة تعكس المعوبات التي نصادفها في مجال التعاون العالمي . فنحن لا نستطيع خلق العقبات داخل المنظمة ثم نقف خارجها لنوجه إليها إصبع الاتهام . فيانا إما مؤمنون بالفكرة الدولية وإما غير مؤمنين بها .

ففي حالات كثيرة كهذه ، أحبطت الجهود السلمية التي تبذلها الأمم المتحدة سواء من جانب الأطراف المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بنزاع ما أو من جانب بعض

الدول الأعضاء التي ترتفق ببساطة ، على سبيل المثال ، أن تتحمّل نصيبها من العباءة المالي الناجم عن عمليات مياثنة السلم التي تقوم بها المنظمة . غير أن ذلك لم يحصل بين المنظمة وبين موافقة بذل جهودها لصون السلم في موقع النزاع وضمان الامن الإقليمي والدولي بصفة عامة . وتعُدُّ جهودنا في الكونغفو وقبرص ، كيما نضرب مثليين اثنين ، دليلاً على نجاح متواضع يضاف إلى رصيد الأمم المتحدة .

ومن الواضح تماماً أن الطابع المدمر للنزاعات بين البلدان هو الذي حال على
مر السنتين ، أكثر مما حال أي قصور للأمم المتحدة ، دون التوصل إلى حلول يكتب لها
الاستمرار . وهذه النزاعات التي تعتبر شديدة التعقيد والتي لا تزال تعجز منظمتها
وتحدق بها غفيرة العدد ولكنها سأقصر ملاحظاتي على عدد منها فحسب .

فما زال التعنت الاسرائيلي يحرم الشعب الفلسطيني من حقه المشروع في وطن وفرض إنشاء دولة ذات سيادة خامدة به . وما زالت اسرائيل حتى اليوم متشبثة بفرضها إعادة الاراضي الفلسطينية والعربيّة التي احتلّتها بشكل غير شرعي وضمتها بأعمال العدوان والتخويف الارهابي ، دون مراعاة لقرارات الجمعية العامة . وكان أن حرم الشعب الفلسطيني ، لفترة تناهز عمر الأمم المتحدة ، من حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية وهي أهداف غالبية علينا جميعاً من حيث المبدأ .

أبريء ، وشلوا قوة الدفع الموجهة نحو التسوية السلمية للقضية الفلسطينية . ولتسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى وجهة نظر حكومتي بأنه ما من سبب أصدق لاستمرار التوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، من أوجه الظلم والمعاناة التي لايزال الشعب الفلسطيني يتعرّض لها .

وإن الحالة في لبنان ، كما نعرف ، قد تفاقمت بصورة كبيرة بسبب إصرار إسرائيل على الحفاظ على ما يسمى بمنطقة أمنية في جنوب لبنان بعد أن أعطت العالم انتباعاً بأنها انسحبت من لبنان . ولا يمكن لاستمرار تأييد إسرائيل للقوى العميلة لها - أي جيش جنوب لبنان - التي تعمل بنشاط في جنوب لبنان ، إلا أن يضعف من الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية وال الأمم المتحدة بهدف إعادة السلامة الإقليمية للبلاد .

ومما يشير أسانا أيضاً أن نرى ايران وال العراق وقد انخرطتا في حرب مدمرة باهظة الثمن ولا طائل من ورائهما . والمستفيدين الوحيدون من هذه الحرب الماحقة هم الذين يبيعون الأسلحة للطرفين ، وبات الثمن الذي يدفعه الطرفان من الأرواح البشرية والدمار المادي يغطّر القلوب . إننا ندين استخدام الأسلحة الكيميائية في هذا الصراع ، كما ندين اللجوء إلى شن الهجمات العسكرية العشوائية على السكان المدنيين . ونناشد ايران وال العراق مرتّة أخرى التعاون مع الأمين العام للمساعدة في تحويل حالة الهدوء الحالية أو الركود النسبي في الصراع إلى وقف لإطلاق النار من شأنه أن يؤدي إلى وقف مبكر و دائم للأعمال العدائية ، وبالتالي إلى تسوية سلمية للصراع .

وفي تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن مسألة قبرص أعرب عن اقتناعه بقرب التوصل إلى اتفاق . ولقد خلص إلى هذه النتيجة بعد مرور ما يقرب من عام من المشاورات المكثفة التي بلغت ذروتها في اجتماع مشترك عقد على مستوى عالٍ بين الجانبين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي . لهذا كان من المؤسف أن الاتفاق المتوقع لم يتبلور حتى الآن .

فمن ناحية أعلن القبارمة اليونانيون قبولهم لمشروع الاتفاق الذي وضعه الأمين العام كأساس للمفاوضات . بينما تعهد القبارمة الاتراك من الناحية الأخرى بالبحث عن حل فيدرالي ، ولكنهم توقفوا عن اجراء مزيد من المناقشات المضمنية ، وشرعوا في اجراء استفتاء وانتخابات من جانب واحد . وتشكل الاجراءات التي يقوم بها القبارمة الاتراك في هذا الصدد خرقا لقرارات الامم المتحدة ولاسيما لقرار مجلس الامم ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) ، ولا يمكن التغاضي عن تلك الاجراءات إذا كان الهدف النهائي هو تحويل الجزء الشمالي من قبرص الذي تحتله الطائفة التركية إلى كيان منفصل .

فلا بد أن تبقى وحدة جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية الأساسية الراست لاي حل سلمي
ومشرف لقضية قبرص ؛ إذ أن عملية "البلقنة" لن تؤدي إلأى تعميق الانقسام
والعداوة بين الطائفتين اليونانية والتركية ، اللتين كتب عليهما أن تعيشا سويا في

جميع الأحوال . ونحن نتحثُّ الطرفين على السعي دون مزيد من الابطاء للتوصل إلى حل دائم يقوم على أساس إقامة دولة فيدرالية ، على غرار ما اقترحه الأمين العام .

إن عمليات التخويف والتهديد السافر بالغزو ، الموجّهة ضدّ شعب نيكاراغوا لم تخفّ حتىّها على الرغم من التزام هذا الشعب بالبحث عن حلّ ملائم لنزاعه مع جيرانه في أمريكا الوسطى . كما أنّ الانتخابات الحرة التي أجرتها حكومة نيكاراغوا قد رفضّت وشجبت بلا سبب ظاهر ، من جانب نفّن من يصرُّون على ضرورة عودة العملية الديموقراطية إلى ذلك البلد . ويبدو لنا أنّ من الغريب للغاية اطلاق وصف الإرهابيين على ضحايا--- الغنّات المعارضة للحكومة الذين بُثّت الألغام في موانئهم وخربّت منشآتهم الاقتصادية .

وفي هذه الذكرى الأربعين لقيام الأمم المتحدة علينا واجب تذين به للسلّم الدولي والعلاقات الوديّة ، هو أن ننوه للولايات المتحدة ، دون خوف أو ممانّ ، أن سلوكها تجاه نيكاراغوا يمثّل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ويعرّض الأرواح البشرية للخطر دون داع ، تحقيقاً لمصالح اثانية . فقيمنا الأخلاقية والقانونية تمنعنا من التفاصي عن الإجحاف الذي يتعرّض له شعب نيكاراغوا يومياً وباستخفاف صارخ . وما زالت عناصر الحل السلمي وأسسه متاحة في عملية كونتادورا التي تحظى بتأييد وباركة مجلس الأمن والمجتمع الدولي كله . ونحن نتحثُّ المجتمع الدولي على اقتناع الولايات المتحدة بأنّ القوّة ليست ذاتها هي الحق ، وهذا ينطبق بالتأكيد على حالة نيكاراغوا .

وبالرغم من الجهود الدبلوماسية المضنية المبذولة في إطار الأمم المتحدة وخارجها ، لا يزال النزاع في كمبوتريا بعيداً عن الحل . وقد أبرز الصراع المسلح المستمر ما لهذا النزاع من أبعاد إقليمية وأبعاد دولية جغرافية سياسية .

كما أنّ انسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان ودعم أنشطة الفدائيين من الأمور الأساسية لتحقيق تسوية سلمية . ويتعيّن على جميع الأطراف المعنية بالنزاع احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان . كما نتحثُّ الأمين العام على

مواصلة جهوده لتحقيق هذه الغاية من خلال المحادثات عن كثب التي يقوم بها ممثلٌ -هـ الشخصي .

وإنها لمصادفة سعيدة أن نحتفل هذا العام بالعيد الأربعين لللام المتحدة ، وبالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالقرار 1514 (د - ١٥) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ . وتجلى الأهمية التاريخية لهذا الاعلان في الزيادة الكبيرة الماثلة اليوم في عضوية الأمم المتحدة . فالأغلبية الساحقة للدول الاعضاء الحاضرة هنا اليوم تدين بحربيتها واستقلالها للانقضاض القوية والحامضة التي شنتها الأمم المتحدة لاستئصال أفة الاستعمار من على وجه الارض . ونحن نذكر بأن العديد من الدول الاعضاء لم تكن في ذلك الوقت محبذة للاعلان ، ولكنه بمجرد اعتماده حظي بالتأييد الدولي ، وثبت أنه يمثل لنا جميعا نقطة تحول في التاريخ الحديث . إلا أنه من المؤسف في هذه المناسبة السعيدة أن نذكر أن عملية انتهاء الاستعمار لم تستكمل في حالات عديدة مثل كاليدوسي - الجنوبية والجنوب الافريقي .

إن ناميبيا وشعبها الذي طالت معاناته ، لايزالان يرزحان تحت نير الحكم القمعي وغير الشرعي الذي تفرضه عليهما جنوب افريقيا العنصرية . ومن الواضح أن أعمال جنوب افريقيا في ناميبيا كانت تمثل دائمًا نمطاً منحرفاً من النفاق وسوء النية . ولكن يبدو الآن أن جنوب افريقيا نفسها استندت جميعاً على الحيل ، وأضطرت إلى كشف النقاب عن نيتها الحقيقية في الاستمرار في التشكيك ببقاء ناميبيا في قبضتها الاستعمارية ، وذلك باقامة حكومة مؤقتة مزعومة هناك . ويؤكد هذا الاجراء اصرار جنوب افريقيا على اقامة نظام عميل في ناميبيا .

و واضح أن ذلك النظام العنصري لا يلقي بالا على الاطلاق لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، ويسوق جميع الاعذار غير ذات الصلة لتعطيل تنفيذها . والى ذلك الحقيقة الذي ترمي اليه جنوب افريقيا هو التهرب تماما من تطبيق قرار مجلس الامم رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن لا يجوز أن تسمع الامم المتحدة باستمرار تلك المجزلة بعد اليوم ،

وأن تسعوا لأن تواجه جنوب إفريقيا المسالة الحقيقية الوحيدة التي لا تزال معلقة في خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، لا وهي اختيار جنوب إفريقيا للنظام الانتخابي الذي سيُتبع في وضع الأقاليم على طريق الاستقلال .

ولكن الواقع أن جنوب إفريقيا تهدف من تصرفاتها الأخيرة إلى كسب الوقت.

وحتى من ينادون "بالتعامل البناء" معها فزعوا من أعمالها وانضموا إلى المجتمع الدولي في إدانة هذا العمل غير القانوني إدانة تامة ، وفي اعلان بطلانه . ويتعيّن على الأمم المتحدة ممارسة الضغط على حكومة جنوب إفريقيا كيما تدفعها إلى الشروع في تحقيق استقلال ناميبيا دون مزيد من الابطاء .

وبفضل الدعاية المتكررة تحول ما يسمى بسياسة الربط الى شرط أساسى مسبوق التنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهكذا احتجز استقلال ناميبيا رهينة لضمها لانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وهو أمر لا مملة له على الاطلاق بخطبة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وجدير بالذكر أن جنوب افريقيا ومؤيديها تجاهلو عن عمد العرض الذي تقدمت به أنفولا ، والذي يقضي بانسحاب القوات الكوبية على مراحل ، والوارد في اتفاقات لوساكا . لقد تحلت أنفولا بالتعقل وجاءت في البحث عن حل توافقي لهذه المسألة . لذا فإننا لا نستطيع السماح بأن يضحي بحرية ناميبيا واستقلالها على مذبح ما يسمى بالربط أو "الارتباط البناء" .

ولم يقطع قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي اعتمد بالاجماع في نهاية مداولات المجلس في حزيران/يونيه شوطاً كافياً . وقد عارضت نفس الدوائر المضادة طلب بلسان عدم الانحياز فرض جراءات ملزمة ، ولم يفعل القرار إلا أن حثَّ على اتخاذ تدابير طوعية انتقائية ضد جنوب افريقيا .

وُعد العالم بأنه سيشهد اجراءات أشد قوّةً ومنها امكان اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع ، إذا لم تصلح جنوب افريقيا من اساليبها وفشلت في التعاون الشام في تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا بحلول أول سبتمبر ١٩٨٥ . وحيث أن هذا الامتناع من جانب جنوب افريقيا لم يظهر في الافق ، فإنه يحق للعالم أن يشهد تنفيذ التدابير التي وُعد بها .

وإننا نحثُّ على اتخاذ اجراءات فعالة ، ولاسيما الجزاءات الالزامية الشاملة من جانب مجلس الامن بموجب الفصل السابع من الميثاق مادامت جنوب افريقيا تمرُّ على عرقلة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وليس أمام مجلس الامن خيار آخر إذا كان يريد إلا يفقد كل مصداقيته وهيبته في تلك المسألة .

لقد كررَت جنوب افريقيا العنصرية هجومها العسكري وعدوانها الارهابي على البلدان المجاورة تلك الاعمال التي لا يماثلها إلا عنفها ووحشيتها ضد الغلبيّة السوداء من سكانها التي تعيش في ظروف غير انسانية فيما يسمى بالباتوميات . وكانت الاحداث التي تكشفت في ذلك البلد في العام الماضي كافية لأن تدفع حتى أشد الحكومات والشعوب محافظة وقسوة إلى اتخاذ اجراءات ضد النظام العنصري . وكانت الحالة حتى في ذلك الحين قد تدهورت وأدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح .

وقد ثبت عقم حالة الطوارئ التي فرضت في ٣٦ مقاطعة في تموز/ يوليه ، وكذلك فشلت المحاولات اليائسة التي بذلها النظام العنصري في جنوب افريقيا لحماية الفصل العنصري في مواجهة المد المتصاعد للمقاومة من جانب السكان السود . وقد وضع ذلك لكل ذي عينين ، فقد نفذ صبر شعب جنوب افريقيا المقهور ولم يعد راغباً في أن يتحمّل في صمت المهانة والظلم . ولم يعد شعب جنوب افريقيا راغباً في تحمل مضائقات الشرطة

وحرمانه من حقوقه الأساسية ، ولا يمكنه بعد الان أن يتخلّى عن حقه في المشاركة في العملية السياسية في بلاده على أساس "صوت لكل شخّع" .

وقد وصل الكفاح من أجل الحرية ومن أجل القضاء على الفصل العنصري في جنوب إفريقيا إلى مرحلة حاسمة . ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يكثّف دعمه للمقاتلين من أجل الحرية للتعجيل بالقضاء النهائي على الفصل العنصري . ولهذا شعر شعب جنوب إفريقيا بالخذلان المؤلم عندما كان رد الفعل لاعلان بوتا حالة الطوارئ هو عجز مجلس الأمن ، وللمرة الثانية هذا العام ، عن التعبير عن ارادة سياسية كافية لفرض جراءات اقتصادية زامنية على النظام العنصري في جنوب إفريقيا .

ومن الملائم تماماً والمحتم بمناسبة الذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة أن تكرّر الجمعية العامة جهدها من جديد لشن هجوم نهائى على حصن الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وعلى معلم الاستعمار الرئيسي في ناميبيا ، وعليّنا أن نعمل للتعجيل بحركة التاريخ ، خاصة وأن مسيرته هي في اتجاه المزيد من الحرية والكرامة والعدالة لشعب جنوب إفريقيا كله دون تمييز بسبب العرق أو اللون .

ولازالت قارة إفريقيا - بالإضافة إلى مشاكلها السياسية - واقعة في براثن أزمة اقتصادية يبدو الأمل في الشفاء منها ضئيلاً للغاية . وطبيعة هذه الكارثة والإجراءات التي اتخذت بشأنها حتى الان معروفة جيداً بحيث لا تحتاج إلى تكرار الحديث عنها .

وتتطلّب أزمة إفريقيا من المجتمع الدولي أن يهتم على وجه السرعة باحتياجات التنمية القصيرة المدى والمتوسطة المدى والطويلة المدى في المنطقة ، بينما يواصل جهوده المشكورة لمواجهة متطلبات الطوارئ الباقية للبلدان الأكثر تضرّراً من النقص الشديد في الأغذية . وقد التزم القادة الأفارقة في اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية في منتصف تموز/ يوليه في أديس أبابا مرة أخرى بتكثيف الجهود للتفلّب على أزمة الاقتصاد وانعاش اقتصاداتهم المدمرة . ولهذا فقد آن الآوان للبلدان المتقدمة النمو أن تترجم البيانات التي تتحدث عن الدعم والقلق إلى التزامات فعلية

بتقديم الموارد وكذلك بتنفيذ الإعلان المعني بالحالة الاقتصادية الحرجية في إفريقيا الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين في القرار ٢٩/٣٩ والقرار الذي اعتمدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية المنعقدة في تموز/يوليه ١٩٨٥ في جنيف حول نفع الموضوع .

وفي هذا الصدد ، تتحمّل البلدان المتقدمة النمو ، نظراً لتقديرها الاقتصادي وسيطرتها على التجارة الدولية ، مسؤولية خاصة لاستكمال جهود التكيف التي تبذلها فعلاً البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية باتخاذ تدابير تستهدف تيسير استعادة التدفقات المالية والتخفيف من عبء الديون وتحسين أسعار السلع .

وفي موقف تحدّق به مثل هذه الأخطار العديدة ، نعتقد أن الدورة التذكارية الأربعين للأمم المتحدة توفر فرصة طيبة لجميع الدول للاشتراك في مناقشة جديّة للخطوات العاجلة الازمة لاستعادة التنمية المستمرة للاقتصاد العالمي . ولن يعني التكافل شيئاً إذا لم يكن بوسعنا أن نعمل جنباً إلى جنب من أجل حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه كلاً من الدول النامية والمتقدمة النمو .

وامسحوا لي أن أتحمّل قليلاً عن تجربة غانا في الفترة الأخيرة . لقد بذلت جهوداً مضنية لترتيب اقتصادنا بتنفيذ سياسة اصلاحية لاعادة الحوافز للمنتجين واصلاح البنية الأساسية وتحسين الادارة الشاملة للاقتصاد الوطني . وبينما كنا نتلقّى بعض الدعم الدولي ، وهو ما نعترف به ونقدّره ، إلاّ أنه يقصر كثيراً عن المستويات التي كنا نحتاج إليها ولا يزال غير متواافق مع تضحيات الشعب الغاني . وما لم يقم المجتمع الدولي بجدية باكمال جهودنا ، فإن الخطب التي تتحدث عن الدعم سيكون لها وقع مؤلم ليس في منطقتنا وحدها وإنما أيضاً في المناطق التي يوجد فيها من يجاهدون في سبيل تحسين مصيرهم الاقتصادي .

وامسحوا لي أن أختتم ملاحظاتي في هذا الصدد بأن أعرب من جديد عن اعتقادنا بأن الحلول الجذرية المرتجلة لن تحل المشاكل الاقتصادية المعقدة العميقة الجذور التي تواجه العالم اليوم . وهي لن تؤدي في أفضل الحالات إلا إلى تأجيل اللحظة التي

تجبر فيها الظروف البلدان المتقدمة النمو على مواجهة الحاجة الى اجراء اصلاح هيكلى واعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية من جديد لتمكين البلدان النامية من تحقيق النمو والتنمية طويلة الامد . وتمثل التجارة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية جانباً كبيراً من التجارة الدولية في العالم اليوم ، وتعتمد ملايين عديدة من فرص العمل في البلدان الصناعية على الصادرات الى البلدان النامية . وسواء اعترفنا بذلك أم لا فإن مصائرنا مرتبطة ، وبالتالي فإن الوفرة الشديدة والحرمان لا يمكن أن يعيشها في ملام جنباً الى الامد . ولنأمل أن هذه الدورة الأربعين ستجمل قادة

البلاد المتقدمة يتوصّلون الى تفهم أعمق لهذه المسائل الهامة ،

وتتطلع أعين العالم بأسره في الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة الى الجمعية العامة لكي ترى حلولاً قاطعة للمشاكل الخطيرة التي تتمثل في الامن الدولي والاستعمار في افريقيا الجنوبية وتوفير الغذاء للجوعى الذين يتزايدون في العالم . وهذه الحلول تبدو مهلة المحن إذا ما امتنعنا استجماع الارادة السياسية اللازمة للتوصّل اليها . فلنعمل معاً للوصول الى عالم أفضل ، لأن الفشل سيكون له ثمن باهظ يفوق تصورنا .

(السيد الفيلالي) (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تتحفل الامم

المتحدة هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لانشائها، مدعمة بتجربة لم يسبق لها مثيل في العلاقات الدولية، رغم ما يصعب ذلك من بعث التخوف ازاء ضروريات التكيف في عالم تتسارع فيه التحولات على وتيرة لم نعرف لها من قبل مثيلا. وان بلدى والحالة هذه ليعلن عن اغتباطه اذ يراكم تتولون مقاليد جمعيتنا العامة، مقتنعا بان خبرتكم الطويلة وخصالكم الانسانية خير ضمان لنجاح أعمالنا خلال هذه الدورة الحامدة . واما يزيد من غيابتنا انكم تمثلون بلدا له مع المملكة المغربية علاقات عريقة في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يخلق اوجه تقارب عميقة بين شعبينا ويشكل كذلك نموذجا لحوار مثمر وغنى بين حضارتين .

واننا لنتهز هذه الفرصة لنقدم تحياتنا لسلفكم، السيد بول لوساكا، السنى اثبت احساسه العميق بالمسؤولية وحضوره الدائم في ممارسة اعبائه .

ونود من جهة اخرى ان نعرب عن امتناننا للامين العام لمنظمتنا، السيد خافيير بيريز دى كويمار ، على ما يبذله من جهود لا تعرف الكلل وبيانكار ذات وشجاعة وشجاعة، لتفادي التوترات والمنازعات في جميع أنحاء العالم ويفتح المجال أمام حل سلمي للازمات العديدة، تلك الازمات التي تزعزع العلاقات الدولية .

لقد هرتنا تلك الفاجعة التي أصابت شعب المكسيك العظيم والمدعي، ولقد غمرنا التأثر والاس لما يقاسيه من معاناة عدد هائل من الاسر. ومن هذا المنبر، لا يسعني إلا ان اقدم اصدق مواساتي للشعب المكسيكي، وأؤكد له تضامننا المطلق معه وعزمنا على العمل، في اطار مجهود دولي عام، كي نقدم له ما يلزم من مساعدة وغوث .

ان منظمتنا قد تعرفت لانتقادات كثيرة ، غالبا ما كانت مبالغها فيها وتنتسب بفعاليتها وقدرتها على مواجهة مشاكل العالم المعاصر التي تزداد تعقدا يوما بعد يوم. ومع ذلك، فانها لم تكن في يوم من الايام اقرب الى تحقيق غايتها الا وهي ان تتسم بالعالمية ، حيث أنها تضم اليوم مائة وتسعا وخمسين دولة، بينما لم تحضر منها إلا خمسون دولة في سان فرانسيسكو، عند المصادقة على الميثاق . ومن هنا نستطيع

أن نرى أوضاع برهان على المساهمة الكبيرة لمنظمتنا في تحرير الشعوب من نير الاستعمار والاحتلال الاجنبي، وان التمثيل المتساوي لجميع الدول الاعضاء في جمعيتنا، مهما كانت رقعة اراضيها او قوتها، والدفاع المستمر عن حقوق الانسان، دون تمييز على اساس اللون او العرق او الدين او الاتجاه السياسي، قد جعل من الامم المتحدة رمزا لاكساب العلاقات الدولية طابع الديمقراطية . ان الامم المتحدة محفل فريد ومتميز للقاء والحوار بين جميع الدول، يمكنها ان تعالج فيه العلاقات الثنائية كما تعالج القضايا الكبرى ذات المصلحة العامة، وتسعى على هذا النحو الى خلق مناخ يلائم التقدم والسلم .

ورغم هذه الانجازات الكبيرة لمنظمتنا، فانها لاقت بالطبع مصاعب لكي تتکيف مع التقلبات الواسعة التي طرأت اثناء الاربعين عاما الاخيرة، سواء عند الحصول على السيادة الوطنية من طرف شعوب تمثل ثلثي الانسانية تقريبا وعانت من آثار الاستعمار والاستقلال، او فيما يتعلق بالثورة التكنولوجية وتطوير الاسلحة النووية التي يملكها عدد محدود من الدول . وحتى ترسى بشكل افضل دعائم مصداقيتها وقدرتها على البقاء، وجب على منظمتنا ان تواجه تحديات العالم الحديث عن طريق ترشيد اجراءاتها وسلوكها المناهج المناسبة . وفي هذا الصدد لابد لنا ان نلاحظ ان المنظمة قد عجزت حتى الان عن ايجاد حل ملائم لمسألة الامن الدولي ونزع السلاح، ولمسألة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، عادل ومتعدد، وللأوضاع السائدة في الشرق الاوسط والجنوب الافريقي .

في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى الاربعين لمنظمتنا ، ينبغي لنا جميعا ان نتذكر تلك الارادة الصلبة للاباء المؤسسين " لانقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب " . وطوال هذه الاربعين عاما الاخيرة، بذلت منظمتنا جهودا حميدة كثيرة ما اتسمت بالاصالة، مثل انشاء قوات الطوارئ تحقيقا لهدفها الاساسي وهو صيانة السلم والامن الدوليين . حقا لقد تجنب العالم، بالتأكيد، ويلات نار حرب عالمية كان يمكن ان تأخذ، في عصر اسلحة التدمير الشامل، ابعاد انتشار جماعي حقيقي . ومع ذلك فان المنازعات المحلية قد انتشرت، ولاسيما في المناطق المعوزة من العالم ، مما يحيط الجهود والتحفيزات التي تبذلها الشعوب المعنية من اجل تنميتها الاقتصادية .

وقد حالت الاعتبارات الأيديولوجية والمصالح الناتجة عن مناهج اتخاذ القرارات دون اضطلاع منظومتنا بمهامها، بكل الفعالية المطلوبة ، في مجال تسوية هذه المنازعات التي غذتها وأذكتها التدخلات الخارجية وتجنيد وتمويل المرتزقة، فضلا عن منحهم تسهيلات للمرور. وان المملكة المغربية تمثلا في هذا مع توصية مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي انعقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣، تؤيد جميع الجهود المبذولة في الامم المتحدة لوضع اتفاقية دولية ترمي الى منع هذه الانتشطة . ومن جهة أخرى ، فقد أصبح من الملائم تعزيز الوظيفة الوقائية لمجلس الامن وللامميين العام على السواء، باعتبارهما طرفا ثالثا غير منحاز من اجل التدخل في الوقت المناسب لمنع انفجارات حالات النزاع وذلك عن طريق استخدام جميع الاجراءات المتاحة في ميدان تسوية المنازعات بالطرق السلمية، مثل التحقيق او الوساطة او المساعي الحميدة او ارسال بعثات المراقبين .

وان المملكة المغربية، بوصفها مجاورة لام طريق للمواصلات البحرية، وهو مضيق جبل طارق الذي يربط المحيط الاطلنطي بالبحر الابيض المتوسط، تسعى دائما، سواء في الجمعية العامة او في لجنة نزع السلاح في جنيف، لخلق ظروف ملائمة للسلم والامن في البحر الابيض المتوسط . ومن منطلق موقعنا عند ملتقى اوروبا وافريقيا، اولينا اهتماما مستمرا للمؤتمرات المعنية بالامن والتعاون في اوروبا التي يشكل البحر الابيض المتوسط وشواطئه الجنوبية واحدا من عناصرها الاساسية .

ان السعي لايجاد امن جماعي يستند الى التعاون يوشك ان يصبح مجرد امنية اذا لم يستطع المجتمع الدولي ان يضع حدا للمسابق الجامع للتسليح ولقيام الدول الكبرى بتكميم وسائل الدمار الشامل التي تزداد تطورا يوما بعد يوم .

ان دورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرمة لنزع السلاح قد خلقت املاكا كبيرة ، من خلال الوثيقة الختامية والتدابير الهامة التي تضمنتها. ومع ذلك يتبين ان نلاحظ ، انه بعد سبع سنوات من التفاوض في مؤتمر جنيف ، ما زال التقسيم غير كاف،

كما أن هذا المحفل انزلق في مناقشات اجرائية وجدل عقيم . غير أن أهمية الرهان التي يتوقف عليه مصير الانسانية كلها، يفرض علينا أن نواصل ذلك الجهد دون كلل . والملكة المغربية ، بوصفها عضوا في مؤتمر جنيف، ستسعى كما فعلت في الماضي ، ولاسيما في نطاق مجموعة الـ ٢١ ، كي تتقدم بمقترنات عملية ويتلاءم بهدف الحد من سباق التسلح المخرب وتجميده.

وفي هذا العام ، بلغت نفقات التسلح في الواقع ما يزيد عن شهانمائه بليون دولار ، في الوقت الذي يعاني فيه الجزء الأكبر من مكان العالم من علة التخلف المزمن . ولتخفييف حدة هذا التناقض ، يتبعين علينا الحرس على إنجاح المؤتمر الدولي القادم المعنى بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، بتوجيه الدعوة بصفة خاصة إلى جميع البلدان المعنية كي تشتهر بفعالية في الأعمال التحضيرية .

ان مشكلة التنمية في عالمنا المعاصر ، وال الحاجة إلى تحويل هياكل الاقتصاد العالمي ، وضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . هي مشاكل تتجاوز بالتأكيد في تعقيدها الاهتمامات الأصلية لواضعي ميثاق الأمم المتحدة .

ان الاضطراب الحالي الذي يسود الاقتصاد الدولي ، المتميز بانخفاض الانتاج العالمي ، وتفاقم البطالة ، وتدحرج معدلات التبادل التجارى ، والعودة إلى الاجراءات الحماصية ، والاضطراب المالي والاحتلال المزمن في ميزان المدفوعات الجارية والمستوى المتغير للدين الخارجي ، والنقل العكسي للموارد ، وتقهقر التعاون الدولي . كل هذا يعني أن الازمة الاقتصادية لم تفتر أبداً منذ الحرب العالمية الثانية إلى مثل هذا القدر من الاضطرابات التي نشاهدها اليوم . ولقد تباينت الآثار المختلفة عن هذه الازمة . حيث تعاني بلدان الجنوب من عوائق تكنولوجية هائلة وتشهد عودة كسوارات المجاعة والأوبئة التي اعتقدينا أنها قد اختفت تماماً . ويحدث هذا في الوقت الذي استطاعت فيه بلدان الشمال التغلب على الازمة بل وتشهد بعض الانتعاش في نشاطها الاقتصادي بفضل مواردها التكنولوجية والمالية والبشرية ، وفي الوقت نفسه ، يحيق خطر شديد بآفاق الاستراتيجية الانمائية الدولية التي اعتمدتها جمعيتنا بعد جهد شاق . وفي مواجهة هذه الحالة المتفاقمة ، نخلص إلى أن المساعدة الدولية مهمة كانت ضرورية ، لا يمكن أن تعادل اقامة قواعد اقتصادية أكثر عدلاً وانصافاً ولا أن تحل محلها . وهذا وحده يجب أن يحفز العالم المتقدم على أن يعترف ، بعيداً عن أي أنانية وطنية، بضرورة التعديل الجذري للإطار المؤسسي للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ومع ذلك ، ومن حيث الالتزامات ، يؤكد المغرب ، بأقصى ما يمكن من تصميم ، أن تنميتنا هي المسؤلية الأساسية لحكوماتنا ، مع بقائهما ، علاوة على ذلك ، الهدف الأولي للأمم المتحدة والمotor الاصامي للتعاون الدولي .

وفي هذا السياق نأمل بكل قوة أن تتحقق الدورة الأربعون لجمعيتنا تقدما ملماوسا في إتمام مدونتي قواعد السلوك المتعلقتين بتنقل التكنولوجيا وبالشركات عبر الوطنية ، وفي تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الاصامية ، وفي بدء المفاوضات الشاملة . ولكن توجد حالياً ثلاثة مشاكل ذات أهمية حاممة تستدعي انتباها وهي : الدين الخارجي واصلاح النظام النقدي الدولي ، والحالة الاقتصادية الحرجية في افريقيا ، والتعاون بين الجنوب والجنوب على المعديين الاقليمي والثنائي .

ان المديونية العالمية توجد في صلب التحولات الهائلة التي تجري في الوقت الراهن . وان الدين الخارجي للبلدان النامية ، نظراً لهيكله الجديد والتكلفة الكبيرة لخدمته ، أصبح الان يتجاوز قدرات الاقتصادات الوطنية على تسديدها ، ويفلت من تحكم السلطات الحكومية ، ويهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلدان المديونة ، وفي نفس الوقت يعرض النظام المصرفي الدولي للخطر كما يقلب رأساً على عقب المعطيات السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونتيجة لذلك فاننا نعتبر أن الدين الخارجي قد فقد ، الى حد كبير ، خصائصه المصرفية والمحاسبية وأصبح مشكلة ذات جوهر سياسي واجتماعي ، وان سياسات التكيف المطبقة في عدة بلدان تؤدي في كثير من الاحيان الى حلقة مفرغة من الفاقة ومن عدم الاستقرار .

وفي هذا الصدد ، تعتبر المملكة المغربية أن الدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالديون الافريقية ، فضلاً عن أحكام توافق الآراء في قرطاجة في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، والقرار المتعلق بالديون الخارجية الذي اتخذه المؤتمر الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز في لواندا في الفترة الأخيرة ، كلها تشكل مبادرات متكاملة من حيث أنها تمثل قاعدة ممتازة لتحديد اطار مرجعي ، بغية البحث عن حل عادل ودائم لمشكلة

المديونية الخارجية ، قائم على الاتفاق المتبادل والمسؤوليات المشتركة بين المدينيين والدائنين ، وأيضا على الرابطة الضرورية بين الديون الخارجية وتمويل التنمية والتوجه في التجارة الدولية .

ومن ناحية أخرى ، وبما أن العالم قد تغير ، فقد أصبح إعطاء تعريف جديد للنظام النقدي الدولي ولدور صندوق النقد الدولي من موضوعات الساعة المثلثة . وانه لحدونا الامل الاكيد أن تمهد الدورة الاربعون للجمعية العامة في أقرب أجل للدعوة الى عقد مؤتمر دولي معنى بالنقد والشؤون المالية ، يتميز بمشاركة عالمية ، وفقا لما اقترحته القمة السابعة لبلدان حركة عدم الانحياز المجتمع في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ . وينبغي أن تشكل نتائج هذا المؤتمر جزءا من عملية المفاوضات الشاملة التي وصفت هي نفسها ، بحق ، بأنها « هدف سياسي رئيسي » ، للمجتمع الدولي ومن أجله .

وفيما يتعلق بالحالة في افريقيا ، فان المغرب ، باعتباره بلدا افريقيا ، يرى أنه مما لا غنى عنه أن تدعى الجمعية العامة للأمم المتحدة الى عقد دورة استثنائية للنظر في الحالة الاقتصادية الحرجية في افريقيا .

ولقد اعتمدت جمعيتنا ، في الواقع ، أثناء انعقاد دورتها التاسعة والثلاثين ، بتوافق الآراء ، اعلانا هاما يعترف منذ ذلك الحين بأن افريقيا ، على الرغم من امكانياتها الاقتصادية الهائلة ، ليست فقط القارة الضعيفة تجهيزا بالمعدات والاقل تمنيعا ، بل أنها أيضا الاقل نموا فوق ظهر الارض . في افريقيا ، ثلاثة البلدان النامية غير الساحلية وثلاثة أرباع البلدان الاقل تقدما في العالم ، في حين أن أربعة أخماس بلدان هذه المنطقة تقع حاليا تحت طائلة الجفاف والتمحير .

ومن ثم فان المملكة المغربية مقتنعة بأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقبل أن تلقي به تهمة عدم تقديم المساعدة الى هذه القارة الموجودة في خطر ، وتعلمن أن من الواجبات الاولية أن تعرب عن تضامنها مع البلدان الافريقية ، في كفاحها من أجل البقاء والتنمية والكرامة .

اما الوجه الآخر لمشكلة العالم الثالث الكامنة في اضطلاعه بمسؤوليات مصيره ، فانها تتضح في التعاون بين دول الجنوب ، ذلك التعاون الذي توجد أمامه آفاق متعددة . ونحن مقتنعون بأنه ، في الوقت الذي يجري فيه تحديد نطاق الهياكل الجديدة للاقتصاد العالمي ، فإنه لن يتحقق اقامة نظام اقتصادي دولي جديد دون احراز تقدم ملحوظ في مجال التعاون فيما بين البلدان النامية ، مع العلم بأن هذا التعاون يقدر ما يهدف لتحقيق الاستقلال الذاتي الجماعي ، لا يعني بتاتا الانكماش ، ولا يشكل من شم أى موقف مسبق أو أى بديل ممكن للحوار بين الشمال والجنوب .

وبهذه الروح فان التعاون الذي ينمي بلدى مع بلدان افريقيا على المستويين الثنائى والاقليمى هو المظهر الساطع لذلك ، وهو يتخد أشكالا مختلفة منها : المساهمة المالية في خطة عمل بلدان حركة عدم الانحياز لمواجهة الحالة الاقتصادية الحرجية في افريقيا . والתרعات المقدمة الى اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف ، في منطقة الساحل . والقرופات التي تستهدف تمويل الاعمال المتعلقة بالهياكل الأساسية ، والترعات بالاجهزة والمعدات ووسائل النقل ، والاشتراك في مشروعات استغلال المناجم ، وتدريب الموظفين ، والمساعدة التقنية ، وتوفير الامدادات الصحية والبيطرية ، وتقديم المساعدات في مجال الاغذية ، وتقديم الاممدة وتأجيل تسديد الديون .

وفي نفسي الوقت الذي ندعو فيه البلدان المتقدمة الى اعطاء الدليل على ارادتها السيامية الشافية في جهودها المبذولة من أجل تحقيق التضامن والترابط مع العالم النامي ، فان بلدى يعتبر انه بتعزيز التعاون بين دول الجنوب ، ستقوم مجموعة الـ ٧٧ . في نفسي الوقت ، بالاعلان عن تمثيلنا أمام المجتمع الدولي وعن ارادتنا المشتركة في تحمل مصيرنا ، في مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين .

وعلى الرغم من جميع الجهود وجميع المبادرات ، العربية منها والدولية ، لا يزال الشعب الفلسطينى يعاني النفي والاحتلال الأجنبى ، مع كل ما تنجم عنه هذه الحالة من معاناة وحرمان . فلا تزال اسرائيل مستمرة في ممارسات القهر الجماعى ، وحرمان الشعب الفلسطينى من حقوقه الأساسية في تجاهل تام لجميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو عن مجلس الأمن .

والاكثر من ذلك ان اسرائيل قد جعلت من ارهاب الدولة وسيلة مفضلة لسياساتها العدوانية ، خارقة بذلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي ، كما يشهد على ذلك العمل الاجرامي الذى كان ضحيته الشعب التونسي الشقيق ومركز القيادة العام لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وان مسؤولية منظمتنا في هذا الموضوع هي مسؤولية أساسية لأن منظمتنا هي التي قررت بدأه ذى بدء ايجاد دولتين في فلسطين . والآن ، وبعد مضي أربعين عاما ، نلاحظ أن الشعب الفلسطينى لا زال محروما من حق تقرير المصير ومن حقه في الوجود كدولة مستقلة ، وهو شيء لا يمكن التوصل بدون تحقيقه الى اى حل ملمي ودائم لمسألة الشرق الاوسط بكمالها .

وقد أبدى العالم العربي ، الذي اجتمع في قمة فاس في عام ١٩٨٢ روحًا واقعية

ومنطقية وكذلك امتدادا للتراضي ، باقتراحه مشروع سلام صادف استقبالا حسنا من المجتمع الدولي بأكمله . وازاء هذا الموقف المتسامح الذي هو في صالح السلام ، ماذا كان رد امرائيل غير مضاعفة اعمال القمع والطرد واقامة المستوطنات الجديدة ؟ وأمام تصاعد العنف ، حرم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، بصفته الرئيس الحالي للقمة العربية ، على الدعوة لعقد دورة امتحانية لهذه القمة لبحث التطور الخطير للحالة . وهكذا تمكن قمة الدار البيضاء من أن تؤكد ثانية ، بهذه المناسبة ، تمسكها بمشروع فاس للسلام ، الذي يعني تنفيذه انسحاب امرائيل المسبق من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . بما فيها مدينة القدس الشريف .

وفي هذا الاطار ، وجهت البلدان العربية نداء الى الامم المتحدة كي تأخذ على عاتقها دورا جوهريا في بداية عملية السلام ، وبخاصة عن طريق الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف المعنية وكذلك الدول الكبرى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

وأخيرا ، فقد أبدى القادة العرب في القمة الامتحانية إحسانا شديدا بالمسؤولية ورغبة في السلام عندما هجروا بقوة الارهاب بجميع أشكاله وأيّا كانت مصادره ، مع تأكيد تمسكهم بمبادئ الحق والعدالة للدفاع عن قضية شعب فلسطين المشروعة . وفي هذا الاطار ، متواصل المملكة المغربية تأييدها لكفاح هذا الشعب بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، موئله الشرعي الوحيد ، لاسترداد أراضيه وانشاء دولة مستقلة ذات سيادة .

ان بلدي الذي ما انفك يقيم علاقات أخوية مع الشعب اللبناني ، متاثر بشدة للأحداث المأساوية التي تداهم ذلك الشعب مع ما تؤدي اليه هذه الاحداث ، بشكل شبه يومي ، من فحايا بريئة ومن دمار . واننا نؤكد من جديد دعمنا لاحترام وحدة هذا البلد وسيادته وسلامته الاقليمية ، كما اننا منواعل العمل ، في جميع المحافل الدولية ، كي يستعيد لبنان أمنه واستقراره ولكي يصبح من جديد رمز التعايش بين مختلف المجتمعات المعنية .

ولقد ابتليت المنطقة بحرب اخرى بين الاشقاء ، بين العراق وايران ، وضفت بلدين مسلمين متباورين وجها لوجه ، ولا تزال مستمرة رغم العديد من محاولات المصالحة والوساطة على الصعيدين الاقليمي والعالمي . ولكن لسوء الحظ ورغم اليد التي مدتتها العراق مرارا ، تبدى ايران تعنتا كبيرا ، حاكمة بذلك بالفشل على الجهد التي يبذلها المجتمع الدولي لاعادة العلاقات السلمية وعلاقات حسن الجوار بين البلدين . وكلنا امل في ان تلّين ايران موقفها وتشترك بعزم في عملية السلام احتراما لمستقبل مشتركة تملية المعطيات الجغرافية والتاريخية .

ان الحالة في الجنوب الافريقي هي في صميم مشاكل المجتمع الدولي بأكمله ، وان السياسة غير المسؤولة والقصيرة النظر التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا تهدد باشعال النار حتى في كامل القارة الافريقية ويعتبر امن والسلم الدوليين للخطر . فالموضوع هو تحد فعلى لضمير الانسانية ، نظرا لان ملطات جنوب افريقيا لا تزال ، على الرغم من العديد من القرارات التي اتخذتها منظمتنا والنداءات المتواصلة الصادرة عن الجمعيات الانسانية ، توافق احتلالها غير المشروع لนามيبيا وتمضي في سياسة الفصل العنصري وتعزّزها ، متناهكة بذلك أبسط حقوق الانسان وتقوم بين آن وآخر بأعمال العدوانسلح ضد الدول المجاورة .

وما فتيء الشعب الناميبي الشقيق يعيش في ظل ارهاب نظام استعماري عنصرى ، بعد مضي ثمان سنوات على اتخاذ مجلس الامن للقرار ٤٢٥(١٩٧٨) الذي ينبع على تسوية سلمية وديمقراطية ، بما في ذلك تنظيم انتخابات حرة تحت رعاية الامم المتحدة . وتتفقّن جنوب افريقيا في خلط الامور وفي خلق عقبات جديدة في طريق استقلال ناميبيا ، مكثفة في نفس الوقت جهودها العسكرية وممارساتها القمعية ضد السكان .

ان المملكة المغربية ، التي ما فتئت تمنح بدون تحفظ تأييدها لكفاح الشعب الناميبي الشقيق ، نرى لزاما علينا مضاunganجهودنا في اللحظة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بغية الوصول الى تحرير الشعب الناميبي تحريرا كاملا مع احترام وحدته الترابية .

وكما كان الحال في الماضي ، فان تضامننا الكامل يتوجه الى مكان جنوب افريقيا الذين يقامون استغلالا مشينا الى ابعد الحدود . والذين يرثون تحت نير التمييز العنصري ، الذي جعلت منه جنوب افريقيا نظاما للحكم . وفي الوقت الذي يشهد الماء فيه تكثيفا لم يسبق له مثيل في كفاح القوى الديمocratique في جنوب افريقيا ، مع مساندة اجتماعية من قبل الرأي العام الدولي ، يتحتم على منظمتنا تعبئة كل ما لديها من وسائل للقضاء على نظام الفصل العنصري الذي عفا عليه الزمن وأوضاع حدة بمصدر من أخطر مصادر عدم الاستقرار في افريقيا .

وبدلا من مراعاة التطور الحتمي في اتجاه احترام كرامة الانسان والقيم الديمocratique ، اختارت جنوب افريقيا لسوء الحظ الغرار الى الامام ، بتوجيه آليتها الحربية ضد الدول المسالمة المجاورة .

ان المملكة المغربية تندد بالتدخلات الخارجية وانتهاك السيادة الوطنية وارهاب الدولة الذي تمارسه جنوب افريقيا ضد سيادة ليسوتو وبوتسوانا وموزامبيق وجمهورية انغولا الشعبية . وان على الامم المتحدة ان تنفذ العقوبات الالزمة ، تطبيقا لاحكام الميثاق .

كما أنتا دافعنا باستمرار عن حقوق جميع البلدان ذات الصلة في أن تختار بكل حرية أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، دون تدخلات خارجية ، سواء كان ذلك في أفغانستان أو في كمبوديا .

ان شعوب امريكا الوسطى تعيش صعوبات التخلف وتجابه مخاطر عدم الاستقرار والتدخل الاجنبي . ان المملكة المغربية تساند جهود البلدان المعنية من أجل اقامة تعاون اقليمي ومن أجل القضاء على أي تدخل في شؤونها الداخلية .

وان المبادرة التي قامت بها مجموعة كونتادورا في هذا الصدد ، والتي حظيت في ليمار بدعم بلدان اخرى من امريكا اللاتينية ، لجدية بأن تؤخذ بعين الاعتبار وتتلقي تشجيع المجتمع الدولي ، حتى يتم التوصل الى تطبيع العلاقات بين الدول المعنية في امريكا الوسطى على أساس الاحترام المتبادل والسيادة الوطنية والسلامة الاقليمية .

اما فيما يتعلق بمنطقة شمال غرب افريقيا ، فانتي ارجو من الجمعية أن تمنعني انتباها للنظر في مشكل هو أساسا بالنسبة لبلدي . واسمحوا لي أن أستعرض بايجاز نشأة ما يسمى بـ « مسألة الصحراء الغربية » لتوضيح الوضع كما هو عليه الان . فكما يعرف الجميع تطرقت الامم المتحدة الى هذه المسألة منذ سنة ١٩٦٣ ، بناء على مبادرة من المغرب ، بنفس الطريقة التي تطرقت بها الى مسألة افني . وفي ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ ، التمكنت الجمعية العامة قبل كل شيء من :

« حكومة اسبانيا ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، القيام فورا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحرير اقليمي افني والصحراء الاسبانية من السيطرة الاستعمارية ، والدخول ، لهذا الغرض ، في مفاوضات بشأن مشاكل السيادة التي يشيرها هذان الاقليمان » (القرار ٢٠٧٢(د - ٢٠)) .

وإذا كانت المفاوضات قد تمت فعلاً بالنسبة لإقليم افني الذي عاد إلى أحضان الوطن الأم سنة ١٩٧٩ ، فإنه كان يجب انتظار اتفاق مدريد المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ لانهاء استعمار الصحراء الغربية .

وبهدف إحباط هذه العملية نادى بعضهم في هذه المنظمة ذاتها بتنظيم استفتاء لتقدير المصير ، مدعين عدم كفاية الاستشارة للجمعية النسائية المغربية التي وقعت في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ .

وتجاوزت المملكة المغربية هذا الطلب واقتراح جلالة الملك على أنداده الأفارقة تنظيم استفتاء لتقدير المصير لاستشارة سكان الصحراء ، تحت رقابة دولية ، وتعهد باحترام نتائج هذا الاستفتاء .

وهكذا تمكنت منظمة الوحدة الأفريقية بالاجماع ، خلال قمتها الثامنة عشرة المعقدة في نيروبي ، من اتخاذ القرار ١٠٣(د - ١٨) الذي تعرّب فيه عن ارتياحها للتعهد الرسمي الذي قطعه جلالة الملك الحسن الثاني على نفسه بقبول تنظيم استفتاء في إقليم الصحراء الغربية ، وقررت المنظمة بموجبه إنشاء لجنة تنفيذ لها كامل السلطات ، ودعت الأطراف المتنازعة إلى احترام وقف اطلاق النار فوراً ، وطلبت من لجنة التنفيذ مياغة جميع التفاصيل المتعلقة بتنظيم الاستفتاء وتنفيذه .

واضطاعت اللجنة بمهماها ووضعت جميع هذه الاجراءات خلال دورتين معقدتين في نيروبي في آب/اغسطس ١٩٨١ و شباط/فبراير ١٩٨٢ ، بمساعدة خبراء الأمم المتحدة الذين أوفدتهم الأمين العام .

وللتعجيل بعملية الاستفتاء التي لم يبق إلا تحديد موعدها ، حضر العامل المغربي إلى هذه الجمعية في دورتها الثامنة والثلاثين سنة ١٩٨٣ ليجدد رسميًا تعهدها في نيروبي واستعداد المملكة المغربية للتعاون ، دون أي شرط وفي أي وقت ، لتنفيذ القرارات الأفريقية .

فكيف يمكن أذن أن نفهم إقدام منظمة الوحدة الأفريقية على قبول جمهورية وهمية ، منتهكة بذلك ميثاقها وغير مراعية لجميع مواقفها السابقة ورغبات المجتمع

الدولي ؟ لم يبق للمملكة المغربية في هذه الظروف سوى الانسحاب من منظمة سبق أن وضعت المملكة كل ثقتها فيها ، منظمة رجعت عن قرارها لأن حدث مصير سكان الصحراء سلفا ، فحلّت بذلك محلهم في الاعراب عن الارادة المادقة لهؤلاء السكان .

ان المملكة المغربية تدرك تمام الادراك ما يهدد قارتنا الافريقية من مخاطر ، إزاء ما دبر وقد يُدبر في المستقبل من محاولات متعددة للتخييب والانفصال استنادا الى التباين العرقي وضعف معظم الدول . و اذا كنا قد انسحبنا من منظمة الوحدة الافريقية فلصالح افريقيا نفسها وحتى لا نزكي عملية يمكن أن تكون آثارها المزعزة للاستقرار باللغة الخطورة بالنسبة لعدد كبير من البلدان الافريقية .

ان المملكة المغربية ، التي كانت من مؤتمري القرار (١٥٤ - ١٥) الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والذى نحتفل في هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماده ، لم تقصد من ذلك سوى الاعراب عن اخلاصها لمبدأ تقرير المصير .

وأود أن أوجه الخطاب إلى اخواننا الافارقة لاقول لهم ان اضطرار المغرب إلى اتخاذ القرار الاليم بالانسحاب من منظمة الوحدة الافريقية لم يكن عن طيب خاطر ولا بروح عداء أو مقاطعة تجاه افريقيا . وعلاوة على ذلك فقد وجه العاهل المغربي رسالته وداع إلى مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، جاء فيها :

« ان المغرب افريقي وسيظل افريقيا . وسنظل نحن المغاربة جمیعا في خدمة افريقيا سواء في جامعة الدول العربية من أجل التعاون العربي الافريقي أو في حركة بلدان عدم الانحياز للدفاع عن سيادة افريقيا ، وفي منظمة المؤتمر الاسلامي لتعزيز التعايش والتعاون بين الديانات السماوية المنزلة ، وفي الامم المتحدة في الطليعة للحفاظ على كرامة المواطن الافريقي واحترام قارتنا ».»

غير أننا مضطرون مع الأسف للاعتراف بفشل جميع منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية مسألة المحراء تسوية نهائية وهي مسألة تواجه الان طريقاً مسدوداً كما أوضح ذلك الأمين العام نفسه في التقرير الذي وجهه أخيراً إلى جمعيتنا في هذا الصدد .

ومما يذكر تحليلنا الموضوعي للحالة ما أعلنه وزير خارجية الجزائر في الندوة الصحفية التي عقدها هنا يوم الثلاثاء الماضي :

«ما أدى بنا إلى التفكير في الاطار المغاربي أو العمل في اتجاهه الحوار الجزائري المغربي ، وذلك بعد أن أصبحنا مقتطعين بان الاطار الأفريقي لم يعد ممكناً استعماله ، غير أن افريقياً لما رفض المغرب تطبيق القرار ، أصبحت مفطورة تحت وطأة الملل ، وأقول الملل لأن تقبل الجمهورية المغربية وهي ترى المغرب ينسحب من القاعة . ومرة أخرى أقول أننا متفقون على القول بان انضمام الجمهورية المغربية الديمقراطية العربية إلى منظمة الوحدة الأفريقية لم يحل المشكلة ».»

حول هذه النقطة بالذات أرجو من جمعيتنا الموقرة أن تسجل اتفاقاً الجزائر بشأن وجود طريق مسدود على الصعيد الأفريقي ، وأطلب منكم أن تأخذوا بعين الاعتبار ضرورة الرجوع إلى الأطار الوحيد الذي بامكانه المساعدة لحل المشكلة ، الا وهو الأمم المتحدة .

ان استمرار هذا الطريق المسدود قد يؤدي إلى تفاقم التوتر في المنطقة بل إلى حالة نزاع بين بلدان متقاربين ينتميان إلى نفس المنطقة الحضارية والثقافية وترتبطهما قرون من الحياة المشتركة والكافح المشترك . وسواء أردنا أم لم نرد فان مصيرهما أيضاً مشترك ولا يمكن أن يتحقق إلا ببناء مجتمع مغربي متضامن وهو ما تتطلع إليه شعوب المنطقة .

وقد آن الأوان لاستعيد الأمم المتحدة ، التي ما زالت القضية معروفة عليها والتي لديها الوسائل المناسبة لحلها ، زمام المبادرة للفحالة تنظيم الاستفتاء الخارجي بتقرير المصير في أقرب وقت ممكن . ونحن نثق تماماً في قدرة الأمين العام الذي سبق أن افتعل مراراً بدور الوسيط للتوفيق بين الأطراف ولا يجاد حل للحالات المتازمة . ويجدر في رأينا أن نشجع الأمين العام في أية مبادرة يرى من المناسب القيام بها لا سيما بالتعاون مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام وكذلك مع جميع الأطراف المعنية بالتسوية النهائية لهذه المسألة . وتوّكّد المملكة المغربية من جديد استعدادها الكامل لمساعدة الأمين العام وللتعاون التام في اجراء استفتاء حر وديمقراطي تحت رعاية الأمم المتحدة كما تؤكّد التزامها باحترام نتائجه .

واننا لنعرب عن الأمل في أن تفتح هذه الدورة التي يحتفل فيها بالذكرى الأربعين لانشاء منظمتنا والتي هي دورة المنتجزات والأمل ، الطريق أمام حل نهائياً وعادل لهذه المسألة وخلق جو جديد من الهدنة في المنطقة .

وفي الوقت الذي يحتفل فيه بالذكرى الأربعين لانشاء منظمتنا يجدر بنا أن نعترف بأن عالمنا ما زال فريسة للانسانية والتعصب .

واراء الخطر النwoي وسباق التسلح الجامح وتصب الكتل الايديولوجية والانفجار الديموغرافي وتبديد الموارد الطبيعية لكونها وبخاصة ازاء الافتقار الى آفاق ملموسة لتنمية قطاعات كبيرة من البشرية المحرومة ، كيف يستغرب المرء قلق شباب اليوم ويائمه أمام غموض المستقبل واتخاذه مواقف متطرفة سواء على الصعيد الديني أو على معيد الانتهاءات السياسية والاقتصادية .

ونحن اذ نستعرض النتائج يجدر بنا ان نلاحظ بأسف ان منظمتنا قد اهملت في اعمالها خلال سنواتها الأربعين ، البعد الروحي للانسان . وكيف لا نعترف بان الماديات بمختلف اتجاهاتها لم تعرف كيف تتعايش ملماها او كيف تضع للمعادلة البشرية حل دائما ؟

ان عالمنا يفرق في نماذج استهلاكية يستحيل تعميمها وذلك في وقت تذكرنا فيه البيانات المنشورة بان حياة الجماعات البشرية لا يمكن ان تقتصر على تلبية الاحتياجات الاقتصادية وحدها . ان صاحب الجلالة ملك المغرب والشعب المغربي قد قدموا للعالم ، عندما امتنعوا مؤخرا قداما البابا ، صورة للإسلام المفتح والحديث الذي يتعارض والتعصب وعدم التسامح . ان ايماننا كبير بان التوفيق بين الروحانيات والحوار بين الديانات يشكلان وسيلة لنشر السلم كفيلة بان تتجاوز المنازعات الراهنة وترسي اسس عالم افضل من أجل الاجيال القادمة .

ومن ثم فانه من الملحوظ ان تضطلع الامم المتحدة بدور اكثرا ديناميكية في اعادة القيم الاساسية للبشرية حتى تجسد في فجر القرن الحادى والعشرين الامل في نظام انساني جديد يجعل الانسان في وفاق مع نفسه .

السيد دياز - دوران (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسپانية):

السيد الرئيس يسرني ان اقدم لكم باسم غواتيمالا حكومة وشعبا بامتنان التهاني القلبية لانتخابكم رئيسا للدورة الأربعين للجمعية العامة . ونحن موقنون ان ما تتحللون به من خصال هخيبة فضلا عن درايتكم التامة بالمشاكل الدولية متکفل نجاح

مشاورتنا واحرار تقدم في أعمال الدورة الحالية . وانه ليسعد وفد بلادى أن يمد لكم يد التعاون في المسؤوليات الصعبة والهامة المستندة اليكم

وأود أن أعرب عن امتنان وفد بلادى لسعادة السفير بول لوماكا لادائه الممتاز كرئيس للجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

وامسحوا لي أن أوجه باسم غواتيمالا حكومة وشعبا وباسم وفد بلادى خالق التحية إلى سعادة السيد خافيير بيريز دى كوييار الأمين العام لهذه المنظمة وان أجدد تأييدها لما يبذله من جهود لتحقيق السلم والتقدم .

كما أود أن اتوجه بالتحية للممثليين الموقرين الذين تتمثل مهمتهم في اقتسام الجهود والمسؤوليات خلال الدورة الحالية للجمعية العامة بفية الاصمام على نحو ايجابي في تعزيز المبادئ التي يتبني عليها ميثاق الامم المتحدة .

وافتني هذه الفرصة لاجدد تعاطفنا مع المكسيك حكومة وشعبا على اثر الكارثة الطبيعية التي ألمت مؤخرا بهذا البلد ولانشد أعضاء هذه المنظمة أن يمدوا المكسيك بأقصى دعم ممكن مثلما فعلوا مع غواتيمالا عندما اجتاحت الزلزال أراضينا عام ١٩٧٦ ، ذلك أن غواتيمالا تشعر بمنى معاناة شعب المكسيك الشقيق في هذه الاوقات العصيبة .

وفي ٢٦ حزيران/يونيه من هذا العام احتفلنا بالذكرى الأربعين لتوقيع ميثاق الامم المتحدة في سان فرانسيسكو . وحيث أن غواتيمالا هي أحد الاعضاء المؤسسين لهذه المنظمة فقد شاركت على مدى السنوات الأربعين الماضية في أعمال المنظمة وشجعتها وتابعتها عن كثب وباهتمام بالغ ، وما من شك أن الامم المتحدة تعد مرآة للمشاكل ولواقع الامور في البلدان التي تتألف منها ومن ثم تستطيع حل تلك المشاكل بقدر ما تبديه الدول من ارادة سياسية حقيقة . وبالتالي يجدر هنا أن نلتفت الى عمل أهم منظمة تمثيلية دولية في عالمنا المعاصر والا نقتصر في ذلك على مناقشة منجزاتها وأوجه قصورها بموضوعية وانما يتبعن علينا في المقام الاول أن ننظر في امكانيات تدعيمها في المستقبل مما يمكن أن يتتيح لها الوفاء على اكمل وجه بالاهداف التنبيلة التي قامت من أجلها .

وتعد الأمم المتحدة هيئة تتبع للشعوب والحكومات أن يعرف كل منها الآخر على نحو أفضل من خلال الحوار وال العلاقات الجارية وأن تتقاسم التجارب والجهود ليتسنى لها التصدي للمشاكل المعقدة التي يجدها المجتمع الدولي في كافة الميادين .*

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماكيكا (ليسوتو) .

ومن الواقع أن هذه الهيئة وهي أكثر الهيئات السياسية العالمية أهمية ، تعتبر حلبة لتعزيز الحوار المفتوح ، وبالرغم من الاختلافات العقائدية واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول فقد يمكنها في إطار من التفهم والاحترام أن توفر القنوات اللازمة للتعاون الذي من شأنه أن يفيد البشرية جماء .

وبالرغم مما تعانيه هذه المنظمة من أوجه القصور العديدة ، فما زالت تشكل الأمل الحقيقي لقرار التمايز والتضامن على النطاق العالمي . بيد أننا يجب أن نعترف أن التوقعات التي صاحبت إنشاء هذا الكيان المتعدد الجنسيات لم تتحول دوماً من الوجهة العملية إلى ردود فعل ملموسة . لمواجهة التحديات الكبيرة للسلم والأمن الدوليين .

وإذا كان من الصحيح أن البشرية نجحت في تجنب وقوع مواجهة عالمية ثالثة يمكن أن تؤدي إلى الفوضى والدمار الكامل ، ينبغي أن نذكر أيضاً وجود العنف الذي انتشر بقوة متزايدة في العديد من البلدان والمناطق والقارات وتترتب عليه الكثير من الضحايا . وتلك الصراعات لم توقف لسوء الحظ بالرغم من النداءات المستمرة التي وجهتها منظمتنا .

ولكننا نرى من ناحية أخرى الإنجازات الواضحة للغاية والمجدية : في المجالات العلمية والانسانية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والعلمية .

وعلينا أن نعترف بأن الأمم المتحدة التي تتكون من دول مختلفة تعمل في أحيان كثيرة بصورة بطيئة في مواجهة ظروف الأزمات ، ومما يشير إلى ذلك أن نرى عدم قدرتها على التوصل إلى الصياغات التوفيقية التي تتطلبها الظروف القائمة . ومما لا شك فيه أن إنشاء الأمم المتحدة هو اعتراف عن إيمان البلدان التي عانت من ال威يلات الرهيبة للحرب العالمية الثانية . وقد نشأت من أجل تحقيق الفرض المشترك لإقامة نظام للأمن الجماعي ونظام للتعاون الدولي الجماعي .

وتختلف العلاقات الدولية الراهنة اختلافاً بيناً عن العلاقات التي سادت في عام ١٩٤٥ . وازداد عدد البلدان التي حملت على استقلالها زيادة ضخمة ، ويبلغ عدد أعضاء المنظمة الان ١٥٩ عضواً . وفي الوقت نفسه ظهرت أنواع مختلفة من المنظمات ، لا على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي فحسب ، بل أيضاً منظمات على المستوى المتعدد الأطراف تتناول قضايا التعاون .

ومن ثم أسممت هذه الهيئة الدولية في هذا السياق المعقد خلال العقود الأربع الأخيرة في السعي من أجل تحقيق السلم والتعاون والعدل والتنمية ، ولا شك أننا اليوم على استعداد لمواجهة الحقائق على اختلاف أنواعها بصورة أفضل ، لأنه إذا كان من الصحيح أن الفقر مستمر دون هواة في اصابة كل أجزاء العالم فاننا نشهد أيضاً المعجزة الباهرة المستمرة لتقدم العلم والتكنولوجيا وهي نتاج خلاق وحر للعقل البشري . وإذا كان من الصحيح أن الإنسان لا يمكنه التخلص من جرثومة تدمير الذات ، فمن الصحيح أيضاً أن الإنسان قادر على تحقيق أسمى القيم التي تجعله نبيلاً استثنائياً وفريداً . وبالتالي ، نؤكد إيماناً بالانسان ، بحيث يستطيع السعي بصورة حرة ومسؤولية إلى التوصل إلى أعظم الانجازات واستعادة القيم الروحية ، ويتحقق بذلك أكبر المنافع من خلال تطوره الكامل .

ويشكل الإنسان ذاته المفتاح الأساسي في تنظيم الدول ، وهو الطرف الوحيد والنهائي المسؤول عن التعايش السلمي والتضامن بين الشعوب ، وهما هدفان تسهم فيهما الأمم المتحدة إلى حد ما . ونحن على وعي بأن شمة عوامل عديدة تعمل على تفاقم الأزمة العالمية ، وخاصة العوامل الاقتصادية والمالية ، التي تقترب بالقضايا الدبلوماسية والاجتماعية والطبيعية ولكن ينبغي ألا يصيغنا الاحتياط بسبب معيبة وتعقيد الحلول المطلوبة ، بل أن نكون على استعداد لتقديم أية تضحيات تستلزمها الظروف .

وأود أن أنشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسهم بصورة مشتركة في تحقيق الأهداف والغايات وتنفذ تنفيذاً كاملاً المبادئ المحددة بصورة واضحة في الميثاق الموقع عام ١٩٤٥ .

وأود الان أن أشير بایجاز الى أهم الجوانب البارزة في السياسة القومية والدولية لغواتيمالا . وأوضح بارتياح كبير أمام هذه الجمعية العامة أن الوعود التي قطعتها الحكومة المؤقتة لغواتيمالا منذ عامين قد نفت بالحرف الواحد دون أية تغييرات . ويمكننا أن نؤكد اليوم مجددا أن عملية تحقيق الديمقراطية في غواتيمالا وجعل المجتمع أكثر انتفاحا أصبحت حقيقة واقعة . وصدر الدستور الجديد رسميا في ٢١ آيار/مايو الماضي بعد عشرة شهور من العمل الشاق من قبل الجمعية التأسيسية الوطنية ، التي انتخبت في ١ تموز/يولية من العام الماضي في عملية انتخابات حرة مثالية ، وحضر كل المواطنين دون أية ضغوط الى صناديق الاقتراع باعداد لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي لبلدنا ، وبذلك أظهروا المثل الديمقراطية الحقيقية لشعبنا .

وقد أدى هذا الحدث الانتخابي ، الذي لا يمكن التشكيك في نزاهته ، الى قيام شهانية عشر حزبا سياميا ولجنة مدنية بانتخاب نواب يمثلون القطاعات المختلفة والمجموعات العرقية التي تشكل مجتمعنا .

ويتمشى الدستور الجديد الذي سينفذ اعتبارا من ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ مع احدث نظريات القانون الدستوري السياسي ، وهو ينظم ممارسة السلطة العامة بالضوابط والتوازنات الملائمة ، بالإضافة الى قضايا الادارة العامة للدولة . وهو يشدد على الدفاع عن نظامنا الدستوري ويضمن قيام المنظمات السياسية وسير عملها بحيث يمكن ممارسة الديمقراطية عن طريق التعددية وبأكبر مشاركة ممكنة .

ويعرف الدستور الجديد بالحقوق الإنسانية ويضمنها بصورة كاملة ، كما يتضمن نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعتبر غواتيمالا طرفا فيها . ونود أيضا ان نشير الى الحقوق الاجتماعية التي تتضمن تعزيز جميع القضايا المتعلقة بالمجموعات العرقية ومن ثم تشجيع وتحفيز الاتحادات والمنظمات الخاصة بها من اجل ضمان تطورها بصورة كاملة .

ويتضمن دستورنا ايضا اقامة مكتب للدفاع عن حقوق الانسان . عن طريق اقامة لجنة ومحام عام للحقوق الانسانية يتمتع بسلطات واسعة لا لمجرد تعزيز وتسهيل عمل الحكومة في هذا المجال ، بل ايضا لمواجهة السلوك الاداري غير المناسب وادانة الاعمال التي تتنافى مع الحقوق الدستورية ادانة علنية .

وتواصل الجمعية الوطنية عملها وقد حملت على تفويض من الشعب بامداد قوانين دائمة للانتخابات وكذلك قانون المطالبة بالحماية وقانون " الامر القضائي بالمشروع " والقانون الدستوري والتي شملت أن تصدر في نهاية هذا العام . وفي اوائل حزيران/يونيه دعت الحكومة الى اجراء انتخابات عامة تعقد في يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر . وكما حدث في العام الماضي قمنا بدعوة مراقبين من المنظمات الدولية ومن البلدان المديقة بالإضافة الى الصحفيين والشخصيات السياسية والاكاديمية ، لحضور الانتخابات التي سينتخب فيها رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ، وكما ينتخب اعضاء المجلس الوطني والعمد وأعضاء الوحدات المحلية المختلفة .

واذا لم يحصل اي مرشح لرئاسة الجمهورية على الاغلبية المطلقة ، تجرى جولة انتخابية ثانية في ٨ كانون الاول/ديسمبر بين المرشحين اللذين يحصلان على اكبر عدد من الاصوات .

وبعد انتهاء الموعد المحدد لتسجيل المرشحين ، متاحة الفرصة لشعب غواتيمالا لخيارات واضحة من بين مجموعة واسعة من الايديولوجيات .

ولأول مرّة في التاريخ السياسي لغواتيمالا لدينا شهانة مرشحين للرئاسة كلهم من المدنيين . وتتخد حكومة غواتيمالا موقفا حياديا مطلقا في العملية الانتخابية وقدمت جميع التسهيلات الممكنة لهذا الفرض حتى يمكن للاحزاب السياسية ان تقوم بحملاتها في مناخ مناسب دون اية قيود .

كذلك يؤدي هنا الى الاعتقاد بأن عدد الناخبين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سيكون أكبر من عدد من حضروا الاقتراع في تموز/يوليه الماضي ، عندما أدلّ ٧٣ في المائة من المواطنين بأصواتهم . وستقوم المحكمة العليا الانتخابية ، وهي مستقلة عن أجهزة الدولة الأخرى بفرز الأصوات واعلان النتائج .

وكل ما ذكرته يلخص الموقف في غواتيمالا التي تتخذ الان الخطوات الحاسمة للعودة الى المؤسسات الديمقراتية . وتنتهز حكومتي هذه الفرصة لتعرب عن عرفانها العميق للبلدان الصديقة التي أظهرت لنا باستمرار اهتمامها بل وتضامنها وتأييدها للعملية التي تقوم بها .

ويريد شعب غواتيمالا أن يماري حقه المشروع في أن يختار في المستقبل زعماءه اختيارة حراً في سلام وطمأنينة بمنأى عن التدخل الخارجي . وبالتالي ي يريد شعب بلاده أن يحترم حقه في تقرير المصير ، ولذلك فإنه يرتفع ويُشجب بقوة وحزم أية محاولة تقوم بها قطاعات هي مجرد إقليليات شمولية النزعة تتلقى الدعم والتشجيع من الخارج ، بهدف عرقلة إجراء الانتخابات عن طريق زعزعة الاستقرار واسعنة العنف والتخويف والارهاب . ولا يساورنا أدنى شك في أن هذه الاعمال تقابل بالامتنكار من جانب الأغلبية العظمى من الغواتيماليين الذين يُمرّون ، كسائر شعوب أمريكا اللاتينية ، على دعم مؤسساتهم الديمقراطية في القارة .

وفي الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٢ عانت غواتيمالا من عودة العنف المدمر ، الذي أكرهآلاف الغواتيماليين على ترك مجتمعاتهما المحلية الأصلية والانتقال إلى مناطق أوفر أمناً . فأشدّ كثيرون منهم عبور الحدود إلى المكسيك حيث أقاموا في مخيمات . وكان حل هذه المشكلة بطريقة شاملة ونهائية شاغلاً مهماً للحكومة الحالية . ومعها في هذا الاتجاه ، أجرينا محادثات مع حكومة المكسيك وقمنا بالتعاون مع الصليب الأحمر الغواتيمالي ، بالاتصال بالصليب الأحمر المكسيكي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورابطة جمعيات الصليب الأحمر بقية اتخاذ إجراءات تستهدف تسهيل عودة مواطنينا إلى غواتيمالا بطريقة طوعية ومنظمة ، مع العمل لا على اعطائهم الحماية التي يحتاجون إليها فحسب بل أيضاً على تهيئة الظروف التي تمكنهم من العودة إلى أعمالهم المعتادة ، وإلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية إن أمكن ، بحيث يتضمن أن يدمجوا في النشاط الانتاجي وأن يشاركون وبالتالي بصورة ايجابية في تنمية بلدنا .

ويُسرني أن أذكر أنآلاف اللاجئين قد عادوا طوعاً في السنوات الأخيرة إلى غواتيمالا بوسائلهم الخاصة . غير أنه ، وفقاً للارقام المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسلطات الحكومة المكسيكية ، لا يزال يوجد في المكسيك زهاء ٤٦ لاجئاً، معظمهم من النساء والأطفال .

وان احلال السلم في المناطق التي كانت تسمى قبل ذلك " مناطق الصراع " ، جعل من الممكن ان توفر فيها للنازحين الغواتيماليين الخدمات والمرافق الامامية الازمة لراحتهم الشخصية والتي تتضمن ، من جملة امور ، المعاونة الغذائية والامكان والمساعدات الصحية والتدريب على انشطة انتاجية وخامة في مجال الزراعة ، ومن ثم فاننا نأمل ان تتمكنهم مشارواتنا في المستقبل القريب من العودة اخيرا كيما يمارسوا حقهم المشروع في العيش في ملام في الارض التي ولدوا فوقها .

ويجب ان يظل احترام حقوق الانسان وتنفيذها تنفيذا كاملا أحد الشواغل الرئيسية للحكومات ، نظرا لان التقييد بمبراعاتها يعد امرا اساسيا لتحقيق رخاء الشعوب وأمنها . ولذلك يتعمق تهيئة الظروف الضرورية واتخاذ التدابير الازمة لحماية وكفالة ممارسة حقوق الانسان الفردية والاجتماعية التي يعترف بها المجتمع الدولي . وللأسف كانت بلادى بصورة او باخرى في الماضي القريب ضحية لعنف وارهاب يلقيان تشجيعا من الخارج ، مع ما ترتب على ذلك من آثار ملتبة فيما يتعلق بحقوق الانسان . وعلى الرغم من كل المعوقات والعوامل المعاكسة فقد تحقق في غواتيمالا تحسن كبير في هذا المجال وانخفض مستوى العنف بشكل واضح .

وتواصل غواتيمالا سياسة " الباب المفتوح " التي ينتهجها ، وهي سياسة تتمثل في التعاون غير المشروط مع جميع الوكالات الانسانية الحكومية وغير الحكومية المهتمة بتعزيز حقوق الانسان ، وبالتالي فقد وفرنا لها كل التسهيلات الازمة حتى يتتسنى لممثليها ان يزوروا بلادنا وأن يتحققوا مباشرة وبصفة شخصية من الحالة الحقيقية فيها . ويجب الاشارة بصفة خاصة الى زيارة المقرر الخاص للجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان ، الذي تلقى تعاونا كاملا وتمكن من مقابلة قادة وممثلي كل القطاعات الاجتماعية من بينهم سياسيون ونقابيون وذئماء دينيين ومسؤولون اكاديميون وحكوميون . وبذلك تمكن من التنقل في جميع أنحاء بلادنا دون أى

قيد واستقاء معلومات و المعارف مباشرة عن الحالة الحقيقة . كما زارتنا لجنة البلدان الامريكية لحقوق الانسان ووفود كثيرة من هيئات خاصة تمتت ، مثلها مثل اي مواطن غواتيمالي ، بكل حرية ممكنة في العمل والتنقل لانجاز مهمتها . ونحن نهتم حقا بضمان ان تعرف حقائق الواقع في غواتيمالا في جميع اتجاهات العالم لاحباط الحملات المنظمة التي تقوم بها مجموعات سياسية ديماجوجية ت يريد تقديم صورة سلبية لبلدنا . وقد قبلت غواتيمالا ، كتعبير عن حسن النية ، تجديد تفويف المقرر الخاص لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان الذي يطلع بصورة مباشرة على الحقائق في بلادنا منذ ثلاث سنوات . ونحن نريد ان يعرف العالم ان حكومتنا موقعا ايجابيا في هذا الصدد ، واعتقد ان هذا هو الوقت المناسب لمناشدة المجتمع الدولي ان يتخد موقف التعاون الكامل من حكومتنا الجديدة التي ستستلم مقاليد السلطة في العام المقبل ، ونأمل الا تكون شمة ضرورة وقتها لتجديد تفويف مقرر خاص لغواتيمالا يتبع لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان .

ونحن نفتئم أيضا هذه الفرصة لطلاب المنظمة العالمية بعدم اضفاء طابع سياسي على المناقشة بشأن حقوق الانسان ، والتخلي عن اسلوب المعاملة الانتقائية في هذا المجال . فمن غير المقبول ان تعامل الدول في هذا الصدد بمعايير مختلفة . ومن غير المعقول ان يوجه النقد الى بعض البلدان الصغيرة بينما لا يتم التعرض لبعض آخر منها يقوم بانتهاكات صارخة ويشارك في تحالفات عسكرية او اقتصادية مع امم قوية . وهذه البلدان لا يشار اليها حتى في هذا المنبر ، ناهيك عن توجيه النقد اليها .

وان حكومة غواتيمالا ، التي يترأسها الجنرال اوسكار هومبرتو ميخيا فيكتوري ، قد اتبعت سياسة ثابتة تتمثل في احترام مبادئ القانون الدولي ومعاييره ومبادئه ميثاق المنظمة العالمية ومقامده ، وخاصة فيما يتعلق بمساواة الدول في السيادة وحق الشعوب في السلامة الاقليمية لاراضيها والاستقلال وتقرير المصير ، وعدم التدخل ، والحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وتعزيز حقوق الانسان واحترامها احتراما كاملا ، ودعم التعاون فيما بين الامم . وحفظها على هذه المبادئ ، كانت لنا

دائما ، كانت لنا دائما سياستنا الدولية النشطة القائمة على الاعتدال واتخاذ موقف التضامن من القضايا العادلة .

ان منطقة امريكا الوسطى ظلت تعاني لدرج من الزمن من أزمة عميقة أثرت فيها على جميع المستويات ونجمت عن عوامل مختلفة داخلية وخارجية على السواء . ولم يسبق لنا طوال تاريخنا أن واجهنا محصلة مثل هذا العدد من العوامل المعاكسة . فهناك مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة أدت الى التوتر والمواجهة وأثرت على جميع بلدان امريكا الوسطى . ويتعارض السلم والامن لتهديد خطير نتيجة لتفاقم المراعات الداخلية التي تولد الاختيارات بين البلدان وتهدد بخطر مواجهة شاملة لا يمكن التنبؤ بعواقبها . ومما يدعو للسخرية أن تكون امريكا الوسطى ، وهي وطننا الكبير الذي ظل موحدا طوال التاريخ الذي يواجهه مصيرًا مشتركا كان يبدو واعدا حقا وانظمة عملت بطريقة نموذجية في الرابع قرن الاخير خالقة التنمية والثقة ، قد سادها في السنوات القليلة الماضية مناخ من الريبة وسوء التفاهم وغياب الثقة .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الامل في تحقيق التفاهم والمصالحة آخذ في ال碧وغ . فالحوار والاتصال قائمان بالفعل ، وتوصل مجموعة كونتادورا بجهود متتجدة تقديم خدماتها التوطنية القيمة . وقد جعلت خطة السلام الامريكية اللاتينية الحقيقة هذه ، والتي تحظى بالتأييد الكامل من جانب المجتمع الدولي ، من الممكن لامريكا اللاتينية أن تتواءل المفاوضات فيما بينها بغية ايجاد صيغ للتخفيف من حدة التوتر والتension الى سلم دائم في المنطقة . وتعتقد غواتيمالا اعتقادا راسخا في انشطة مجموعة كونتادورا التي قامت ، بأكبر قدر من الموضوعية والنظرية الواضحة للنطاق المحتمل للازمة في امريكا الوسطى ، باقتراح صيغ تستند الى قواعد القانون الدولي ومبادئه ، آخذة في حسبانها الظروف المحددة السائدة في المنطقة ؛ ويجب أن نذكر ، من بين المنجزات الرئيسية لعملية المفاوضات هذه التي وُجد فيها دائمًا حوار صريح و مباشر ، توافق الاراء التي توصلت اليه حكومات امريكا الوسطى واعتماد وثيقة الاهداف المكونة من ٢١ بندًا ، والتي تغطي بصورة كاملة المبادئ والالتزامات الكفيلة بتحقيق السلم في امريكا الوسطى .

ولقد تسلمنا مؤخرا نسخة منقحة من وثيقة الامن والتعاون في امريكا الوسطى ، وسيقوم الممثلون المفوضون بمناقشتها في بحر ٤٥ يوما . وأرى أن هذه الوثيقة التي نصحتها حكومات امريكا الوسطى يمكن أن تتحول الى صك قانوني ملزم . ولتعلم حكومات امريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا أن غواتيمالا متمسكة بموقفها البناء ، وستواصل تقديم دعمها فيما يتضمن تنفيذ أحكام هذه الوثيقة في أقرب وقت ممكن .

ولقد أسعد غواتيمالا ما بلغها عن إنشاء فريق لدعم مجموعة كونتادورا سياسيا ، يتتألف أعضاؤه من الأرجنتين وأوروجواي والبرازيل وبيراو . فهذه البلدان حددت في الإجتماع الذي عقده وزراء خارجيتها في قرطاجنة في ٢٤ و ٢٥/١٩٨٥ من هذا العام ، بدعوة من رئيس كولومبيا السيد بليساريون بينانكور ، المهمة الكبيرة التي سيضطلع بها الفريق بغية البحث عن صيغ لحلول نهائية لمشاكل امريكا الوسطى .

ان مساهمة البلدان المكونة لفريق الدعم هذا تكتسي أهمية قصوى فيما يتعلق بعملية السلام التي تقدمت بها مجموعة كونتادورا ، حيث أنها تدخل على المفاوضات عاملًا ديناميا جديدا ، عاملًا مؤثرا ومحترما وموثوقا به ، وأعني به دعم امريكا اللاتينية للجهود الرامية الى إقامة وتعزيز السلام والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في امريكا الوسطى .

وتود غواتيمالا أن تعرب فيما يتصل بعملية كونتادورا عن اعتراضها بالجهود الرائعة التي بذلتها المجموعة على مدى السنوات الثلاث الماضية لصالح امريكا الوسطى .

والسياسة السليمة لإدماج غواتيمالا في امريكا الوسطى معروفة تماما ، وكانت هي دائمًا السياسة التقليدية لبلدي في المنطقة ، اذ أنها على اقتناع بان البلدان والشعوب الشقيقة التي تشارك في تاريخ واحد لا يمكنها أن تعيش بمعزل إحداها عن الأخرى . وما يجمع بيننا كثير ، كما ان ما حققناه سويا كثير أيضًا . ورغم الازمات السياسية فإن الخطة الموضوعة في امريكا الوسطى لهذا الغرض ما زالت سليمة . ونحسن

على إقتناع بأن هذه العملية ، حتى في إطار المشاكل الهيكلية القائمة ، استراتيجية مناسبة للنهوض بالتنمية المشتركة في بلدان أمريكا الوسطى في إطار الاحترام المتبادل والإعتراف بالسمات الخاصة التي تميّز كل عضو من أعضائها . وبعبارة أخرى فإننا نقبل الوحدة مع التنوع .

ولقد قامت المؤسسات الإقليمية بإنجاز أعمال طيبة : فوزراء البلدان الخمسة المعنية ، يجتمعون بصورة دورية لمناقشة المشاكل العامة وحلها ، كما وقّعنا مؤخراً، بعد مفاوضات عسيرة ، اتفاقاً لوضع تعريفات جمركية مشتركة في أمريكا الوسطى ، مما يشكل عامل إيجابياً هاماً في إطار سياسة التكامل الإقليمي .

ونظراً للازمة الطاحنة التي تواجهها أمريكا الوسطى ، أود أن أشير إلى ما تقوم به بلدان أمريكا الوسطى الخمسة من تنسيق للجهود في تعاملها مع بقية العالم . ويكتسي هذا التنسيق أهمية متزايدة .

ان الاجتماع التاريخي الذي عقدناه منذ عام في سان خوسيه بكوستاريكا مع وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي واسبانيا والبرتغال ، الى جانب وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ، يعد إسهاماً رئيسياً في هذه العملية ، ويفتح آفاقاً جديدة لشعوبنا . ونأمل أن يكون الاجتماع المقبل الذي سيعقد في لكسنبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ، خطوة أخرى الى الأمام في هذه العملية التاريخية ، بل وأن يوفر أيضاً فرصة يؤكد فيها المشاركون تضامنهم وإرادتهم السياسية ، وأن تترجم الى واقع عملي مقاصد ومبادئ إعلان سان خوسيه المشترك .

ومثلما حدث لجميع البلدان النامية الأخرى أضيرت غواتيمالا بالازمة الاقتصادية الدولية السائدة حالياً ، والتي أشارت اليها مراراً وتكراراً جميع الوفود التي سبقتني في مخاطبة هذه الجمعية العامة . ولا شك في انه من المحتم ، بغية الخروج من هذه الحالة التي يبدو أنها أصبحت مزمنة ، أن نعزز التعاون متعدد الأطراف ولا سيما في المجالات المتداخلة مثل التمويل والديون والتجارة . ولن يتسع لنا التوسل الى حل .

لهذه الازمة التي تترتب عليها مصاعب جمة و تؤثر على رفاه شعوبنا ، إلا اذا ابانت البلدان متقدمة النمو الإرادة السياسية في الجهد متعددة الأطراف .

وقد أصبحت الازمة الاقتصادية في غواتيمالا حادة بالفعل . فالديون الخارجية ، وانخفاض أسعار صادراتنا ، وتقليع المستثمارات وهروب رؤوس الاموال ، والانحدار المستمر في التنمية الخارجية لعملتنا ، والمعدل السلبي للنمو ، والبطالة وغيرها ، كل هذه العوامل تخلق مشاكل سياسية وإجتماعية تهدد العملية الديمقراطية البارزة ، وتعزز استقرار بلادى ومستقبلها للخطر .

لذا فإن غواتيمالا ، الى جانب الجهد الخارجية التي تبذلها ، تتبع باهتمام المحادثات متعددة الأطراف ، بل وتشارك فيها أيضا ، بقية التوصل الى حلول ناجمة لهذه المشاكل . ومن ثم فإننا نؤيد القرار المتتخذ في قرطاجنة بتوافق الاراء ، القاضي بعقد إجتماع متعدد الأطراف مع البلدان المصنعة بغية القضاء على العوامل المسببة للازمة النقدية والمالية والتجارية التي حلّت بها .

وتواجه أمريكا اللاتينية أزمة بالغة التعقيد في عالم يسوده الإضطراب والتخبط . ولا يسعنا في مواجهة هذه الازمة إلا أن نؤكد أهمية مشكلة الديون الخارجية . وبالتالي لابد من عقد مفاوضات معقولة بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة تأخذ بعين الاعتبار جميع المسائل . وأمريكا اللاتينية تندى في هذا المضمار بإجراء حوار سياسي ، لأننا نرى من غير المقبول أن نضحي بالمستقبل السياسي لشعوبنا حتى نتمكن من خدمة ديوننا . ونأمل أن تتخذ الدول الصناعية موقفا واقعيا ومتفهمـا لأن أمريكا اللاتينية التي خرجت مشاكلها الاقتصادية عن نطاق سيطرتها أصبحت مشكلة سياسية بالنسبة للجميع . لذلك فإننا نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء هذه الحالة الخطيرة ، التي أصبحت خطيرة أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

وأود الآن أن أشير الى مسألة بليز التي لم تحس بعـد . وقد عقدت غواتيمالا ، بنية صادقة ، محادثات امتكشافية غير رسمية مع المملكة المتحدة اشترك فيها ممثلون

عن بليز للبحث عن حل عادل ومشرف يفي بحقوق الاطراف المعنية ومصالحها المشروعة ، ويحفي تلك الحقوق . وغواتيمالا ، كما فعلت في السابق ، تجدد عزمها الاكيد على موافلة هذه المفاوضات بعقل متفتح وموقد بناء للتوصل الى نقاط اتفاق مشترك تمكن من ارساء الاسس لإبرام اتفاق نهائي . ونحن نرى ضرورة اجراء حوار صادق لتشجيع التفاهم بين الاطراف . ونتوقع المعاملة بالمثل في مقابل موقفنا الايجابي والواقعي ، وننتظر من الطرف الآخر ابداء الإرادة السياسية الصريحة والمصادقة الالزامية للتوصل الى حل .

إلا أن غواتيمالا تود مرة أخرى أن تعلن أنها تحتفظ بحقها في المطالبة بإقتليم بليز ما دام النزاع لم يحسم بعد . وبالتالي فإننا لا نعترف باستقلال بليز ولا بدولة بليز ولا بحدودها البرية أو البحرية المزعومة . كما نود أن نكرر أننا نعترف تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع شعب بليز للنهوض بتعاون وتفاهم أفضل ، مما يعود بالفائدة على الطرفين .

أما فيما يتعلق بجزر مالفيناس فإننا نؤيد موقف أمريكا اللاتينية في هذا الشأن . ونلاحظ أن المحادثات الجارية بين المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين لم تؤد إلى أية نتيجة نهائية للنزاع القائم بين الطرفين . لذلك فإننا ننادى الطرفين إجراء حوار جديد بينهما وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وامتناعاً لقرار مجلس الأمن رقم (١٩٨٢) .

وفيما يتعلق بالحالة في كمبوتشيا ، فإننا نكرر القول بأن شعب هذا البلد يجب أن يقرر مصيره في حرية ، بما من شأنه تحقيق الانسحاب غير المشروط لجميع القوات الأجنبية ، ومن ثم ضمان استقلاله الفعلي وسلامة أراضيه ، وممارسته لسيادته .

وحكومة غواتيمالا تعرب عن مرورها لتجدد المحادثات بين الصليب الاحمر في كوريا الشمالية والصليب الاحمر في كوريا الجنوبية ، والمحادثات الاقتصادية الramatic الى تحقيق التعاون الثنائي والتبادلات الثقافية والفنية وغيرها . وهذه التطورات متعددة الحوار الذي من شأنه أن يؤدي في النهاية الى توحيد شطري كوريا ، وهو مساعدة لابد ان يؤيده المجتمع الدولي .

وترى حكومتي ضرورة قبول كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية عضوين في الأمم المتحدة اذا طلبتا ذلك حتى تتمكنا ايضا من الاشتراك في جهود الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي .

وتشير الحرب الدائرة حتى الان بين ايران والعراق القلق الشديد للمجتمع الدولي . ويهدد النزاع المطول والمكثف الامن والاستقرار في المنطقة تهديدا خطيرا . ولذلك نطالب بـالحاج أن يوقف الطرفان المعنيان الاعمال العدائية حتى يتسع التوصل الى حل مرضي . وتأسف غواتيمالا ايضا للخسائر الفادحة في الارواح والممتلكات الناجمة عن الحرب .

وفيما يتعلق بالشرق الاوسط ، تعبير غواتيمالا عن تضامنها مع شعب لبنان الذي يعاني من الاشار المؤلمة للعنف والمواجهة بين الاشقاء ، ونرى ضرورة الانسحاب الفوري لكل القوات الاجنبية من الاراضي المحتلة لإعادة مناخ الوفاق والسلم . كما نرى ايضا أن الامن في المنطقة يجب أن يقوم على الاحترام المتبادل والاعتراف بدولة اسرائيل واحترام استقلالها دون إنكار التطلعات المشروعة لشعب فلسطين في تقرير المصير والإستقرار في اراضيه .

لقد كرس مجلس الامن والجمعية العامة أكثر من عشرين سنة من حياتهما سعيها وراء حل لمشكلة ناميبيا التي اعتمدت بشأنها عدة قرارات تتم على إستقلال ذلك الإقليم . وترى غواتيمالا انه قد مض وقت كاف واستطاعت جميع الطرق للإنتقال بناميبيا سلميا وبنظام الى حياة الإستقلال في اقليم موحد كامل . ونرى ان قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) يمثل الاصغر الوحيد المقبول للحل السلمي النهائي لمسألة ناميبيا .

وتدين غواتيمالا إدانة قاطعة سيادة الفعل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، وهي سيادة تشكل اعتداء على كرامة الإنسان وحقوقه الإنسانية . ونعتقد ان الحالة السائدة في الجنوب الافريقي غير متحتملة ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح باستمرارها . ونحن نقدر الى جانب من يعانون من آثار هذا النظام الممقوت . ونتوقع نتائج طيبة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري .

وغواتيمالا البلد المسلح للغاية ، يعبر من فوق هذا المنبر الدولي عن قلقه وهلمعه لتصاعد سباق التسلح .

ولأن بلدى طرف في معاهدة تلاتيلولكو التي تحظر إدخال واستعمال الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، فإننا نساند كل المبادرات الرامية إلى إعلان مناطق خالية من الأسلحة النووية في أقاليم أخرى من العالم ، وندرك مخاوف البلدان التي شجبت إجراء التجارب النووية في أماكن يمكن أن تؤثر عليها تأثيراً بالغاً .

وتوجه غواتيمالا نداء للدول النووية بأن تقرر أبحاثها في مجال التكنولوجيا النووية على الأغراض السلمية ، وأن تستفيد منها لمصلحة البشرية ، وأن تمتلك عن إنتاج وتكديس واستعمال أي نوع من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الإبادة الجماعية .

وتتسم محادثات نزع السلاح بين الدول العظمى بالأهمية الفائقة ، ونأمل أن تؤدي إلى نتائج إيجابية .

كما نرى أيضاً أن من العبث استثمار إنفاق مبالغ خيالية في السلاح بينما يعاني ملايين البشر من الجوع والفقر . ويظهر ذلك بصورة مأساوية حقيقة في عالم تؤمن فيه بعض الدول بأن السلم ينبغي أن يتحقق عن طريق توازن القوى أو الرعب النووي . ولا ينبغي أن يفوت البلدان النامية أن تتعرض بشدة على هذه السياسات وتطالب باستثمار تلك الأموال الطائلة في المساعدات وبرامج الدعم والمشاريع الإنمائية بياحسان واضح بالعدالة الدولية .

كما أعرب أيضاً عن قلق حكومتي البالغ لصورة الإرهاب الذي أصبح ممارسة دولية ، كما أعرب بقوة عن ادانتنا ورفضنا لمثل هذه الاعمال البالغة القسوة المجردة من كل إنسانية والتي لا مبرر لها على الإطلاق . فيما من حكومة أو منظمة أو جمعية أو كيان يستطيع أخلاقياً التذرع بأذريعة لتبriير إرتكاب مثل هذه الاعمال . وخلال هذه السنة رأينا أعمالاً من هذا النوع تتكرر تكراراً فاجعاً ، وعانت منها عدة بلدان وشجبها المجتمع الدولي . ولسوء الحظ لم ينجح إقليم أمريكا الوسطى من تلك الاعمال

المجردة من كل منطق . ويستحق بلد شقيق هو السلفادور عانى منها أن تتضامن معه تضامناً حقيقياً، إذ اخترف فريق من الإرهابيين أبنة الرئيس دوارتي .

واننا نكرر أمام هذه الجمعية العامة قلقنا البالغ لأن مسألة أفغانستان لم تحل بعد . ونرى أن وجود قوات الاحتلال الأجنبي في ذلك البلد يشكل انتهاكاً لا يُبْطِل المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، ويعرّض السلم والأمن في تلك المنطقة للخطر . وي يتطلب حل مشكلة أفغانستان إحترام سيادة ذلك البلد وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي وعدم انحيازه . ونحن نؤيد قرارات الجمعية العامة ٣٧/٣٧ و ٣٩/٣٨ و ١٣/٣٩ التي تؤكد من جديد أن الشعب الأفغاني له حق تقرير شكل حكومته الخاص و اختيار أنظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تدخل أجنبي أو تهديد ولا ضغوط من أي نوع . وان على الأطراف المعنية أن تتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق حل سياسي يحترم ارادة الشعب الأفغاني ويحقق انسحاباً فورياً وغير مشروط لكل القوات الأجنبية من أراضي ذلك البلد .

وقد أيدت غواتيمالا القرار الرامي إلى إعلان عام ١٩٨٥ " السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلم " اعترافاً منها بأهمية أن يوجه العالم كلّه اهتمامه إلى احتياجات الشباب في أنحاء العالم نظراً للدور الحيوي المدعوه إليه الشباب في السعي إلى عالم يسوده المزيد من الإنصاف والعدل والسلم . ونحن نؤمن بـأن المبادئ والتعاليم التي استلهم منها ميثاق الأمم المتحدة إنما هي شد للشباب ليصبح واعياً بمسؤولياته وبالدور الذي سيقوم به في عالم الغد .

كما تؤيد غواتيمالا القرار الجديد للمجلس التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) الذي قرر تحسين الأطفال في العالم بأسره بحلول عام ١٩٩٠ وبالعمل المعجل لتحقيق الأهداف التي سبق أن حددتها منظمة الصحة العالمية .

ولا يسعنا تجاهل المشكلة الرهيبة ، مشكلة المخدرات التي تعاني منها بقدر متزايد جميع بلدان العالم تقريباً . ويشكل الإتجار بالعقاقير المخدرة الذي تزايد في السنوات الأخيرة تهديداً خطيراً للمجتمع الدولي الذي يتعمّن عليه أن يواجهه بشجاعة وإصرار . ولا شك أنه ينبغي مكافحة هذا البلاء الذي يؤثر على الشباب بصفة خاصة

بالجهود المشتركة للبلدان التي تنتج وتتوزع وتستهلك فيها المخدرات . وهي مهمة مشتركة تتطلب الإلتزام . وعلى البلدان المتقدمة النمو ، التي يجري فيها استهلاك الجانب الأعظم من المخدرات ، أن تولي اهتماما خاما وتقدم المساعدة للبلدان التي تعمل من أجل القضاء على تلك المواد واستبدال محاصيلها بحيث لا تتأثر تنميتها .

واختتم كلمتي بأن أدعو الجميع إلى التأمل بمقاء ودون إنفعال في السدرون الكبير ل بتاريخ البشرية للفادة من الخبرة المكتسبة وتقدير الأحداث في ضوء الظروف القائمة لمعرفة الصحيح منها والخاطئ . والأمم المتحدة في عيدها الأربعين تختتم مرحلة من عمرها وتوصل مسيرتها في رحلتها الطويلة نحو السلم والعدل والتنمية ، وعليها أن نقيّم بأقصى قدر من الموضوعية إمكانات الاستفادة الكاملة بالآدوات المتاحة لنا لصنع المستقبل ببذل الجهود المناسبة وبالإلتزام بدعم منظمتنا وتعزيزها .

ان المجتمع - والإنسان هو العنصر الأساسي لذلك المجتمع - في عملية تطور مستمر ، ويسير وفقا لدینامية هي جزء من طاقته الذاتية ، ولذلك علينا أن نثق ونؤمن بمواجهة التحديات الجديدة التي يتعرض لها المجتمع الدولي بقدرة خلقة .

السيد بارو (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي

ان يضيف تهانيه الى التهاني التي قدمت بالفعل للسيد دى بىينييس بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ويعتقد وفد بلادى انه من الملائم ، نظرا للخدمة الطويلة والبارزة من جانب السيد دى بىينييس للمجتمع الدولي ، ان يقع عليه الاختيار رئيسا للجمعية العامة في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ المنظمة . ونحن نعلم الامال على قيادته ، ويتعهد وفد بلادى بتقديم تأييده الكامل له .

وتود حكومة بربادوس ايضا ان تفتتح هذه الفرصة لتشني على ملجمه السيد بول لوماكا ممثل جمهورية زامبيا ، للمهارة التي ادار بها مداولات الدورة التاسعة والثلاثين . وتمتزج تهانينا باحسان من الغير بسبب العلاقة الخاصة التي تربطه بشعب بربادوس .

وفي هذه المرحلة تتوجه افكارنا صوب محنة المكسيك . فلم يكدر عمل هذه الدورة يبدأ حتى تعرّض شعب المكسيك للمعاناة من تجربة مفجعة للغاية نجمت عنها خسارة فادحة في الارواح ودمار هائل في الممتلكات . وتعرب بربادوس حكومة وشعبا لشعب المكسيك وحكومته عن اعمق مشاعر التعاطف .

ومنذ اربعين عاما قامت خمس دول عظمى من دول العالم جرحتها وعذبتها المنية الجماعية التي تمثلت في الحرب العالمية الثانية ، معتمدة على آخر بقايا الامل الانساني ، بتشكيل المنظمة التي تكريما خاصا هذا العام . وقد دعا الميثاق الذى وضعه ممثلو تلك الدول الى نظام دولي جديد نبيل المفهوم شامل النطاق "لتجميل الاجيال المقبلة ويلات الحرب " .

ان العديد من الحاضرين هنا اليوم يمثلون اول تلك الاجيال المقبلة التي صدر لصالحها هذا الوعد . وقد يتاثر حكمها بالرأى القائل بأن الوضع لم تتغير منذ ذلك الحين . فبالرغم من وعد عام ١٩٤٥ ، يبدو هذا الجهاز وكان احداث السنوات الأربعين الماضية جعلته بلا فاعلية . وهذا يضعف موقفنا بدورنا ، فآبائنا جيليا يشعرون بتردد

كبير بشأن قطع وعد لم يخلفونها . فيبعد اربعين عاما من معاهدة سان فرانسيسكو لا تزال آفة الحرب تحمل الالم والرعب الى العديد من مناطق العالم .

ومع ذلك ، ونظرا لأن من ولدوا في نهاية الحرب العالمية الاولى بلغوا من النضج في وقت انظروا فيه ان يعرضوا ارواحهم للخطر في الحرب العالمية الثانية ، في حين ان من ولدوا في نهاية الحرب العالمية الثانية قد بلغوا من النضج دون خوض تجربة حرب عالمية ثالثة ، يمكننا ان نستخلص وبحق ان الامم المتحدة قد حققت اكبر بكثير مما يراه منتقدها .

وبالاضافة الى ذلك ، فان هذا الجيل قد استفاد من استئصال العديد من الامراض الخطيرة ، او على الاقل السيطرة عليها ، نتيجة لجهود منظمة الصحة العالمية ، واستفاد من تحسين التعليم ، ومن التقدم العلمي والتوجه الثقافي الناتج عن جهود منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛ كما استفاد من زيادة الفلة وتحسين انتاج الاغذية وزيادة الاهتمام بالتنمية نتيجة لعمل منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) ؛ ومن تحسين نوعية الحياة عموما نتيجة للجهود الجماعية التي تبذلها الامم المتحدة والوكالات المتخصصة .

ومع ذلك ، فان الشيء الذى لم يتحقق هو التعاون الوثيق بين الدول كما توقعه بشقة كبيرة الآباء المؤسون . ونحن نتساءل : ما السبب في ذلك ؟ في ظل الغيوم القاتمة للحرب العالمية الثانية ، قال شاب امريكي هو توماس وولف ، هذه الكلمات :

”انني اعتقد ان العدو هنا امامنا... واعتقد اننا نعرف شكل العدو ووجهه ... وادراننا لكوننا نعرفه واننا يجب ان ننتصر عليه هو ايضا مصدر املنا . واعتقد ان العدو هو الانانية الفردية والجشع البغيض ” . وعلى نفس النهج صور رسام كاريكاتورى امريكي مشهور احدى شخصياته الكاريكاتورية تقول ” لقد رأيت العدو ، وهو نحن انفسنا ” .

لقد لمن رئيس الجمعية في نبيانه الاستهلاكي لهذه الدورة نفس الوتر فذكرنا بأن أزمة الأمم المتحدة لا يمكن أن تعزى إلى عجز أو قصور في المنظمة لكنها تعزى إلى انانانية الدول الأعضاء.

ولهذا كله ، كان للمنظمة مجل مثير للعجبان على مر السنوات الأربعين الماضية . ويجب أن تكون هذه الذكرى السنوية مناسبة ملائمة لاعادة تكريبي جهودنا للأهداف النبيلة والمثل العليا التي كانت الدافع لانشاء المنظمة . ومستوامل بربادوس تقديم دعمها القوى للمنظمة والاتفاق مع كل من ينتظرون إليها على أنها فمیر العالم .

لقد كان ظهور الدول الصغرى واحدا من اكبر التطورات المثيرة في الشؤون العالمية منذ الحرب العالمية الثانية . فايا كانت المفاهيم النبيلة لمؤسس منظمتنا لم يكن في تصورهم على الاطلاق انه في خلال عقدين ، بل ولا في اي وقت ، سيقدر بلد تعداده ٢٠٠ الف نسمة جنبا إلى جنب مع بلد آخر تعداده ٢٠٠ مليون نسمة كي يعبر عن آرائه بنفس القدر من السيادة والقوة ، بشأن جميع الامور التي تعنينا بوصفنا اعضاء في المجتمع العالمي . ان هذا الوضع ، ممحوبا بحقيقة ان عددا اكبر من الدول يطالب الان بتنصيب عادل من موارد العالم ، يشكلان اكبر تحد يواجه هذه المنظمة والميثاق الذي تقوم على اساسه .

اننا نحن الذين نتكلم باسم الدول الصغيرة نعرف ان فكرة سيادة امة مثل بربادوس لم ترشع جذورها بعد في اذهان بعض الاعضاء الاكبر حجما والاقدم عهدا في هذا الجهاز .

والأمم المتحدة ، بسماحها لنا برفع صوتنا إلى مستوى صوت أولئك الذين قد يجتاحتونا ، تساعد على صون السيادة التي ظفرت بها الدول الصغيرة مؤخرا . وكما ذكر داج هررشولد بيجد نظره في بيان ادلى به امام هذه الجمعية في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٠ ، اي قبل ٢٥ عاما من اليوم ، ان الدول الصغيرة هي التي تحتاج إلى الأمم المتحدة لحمايتها . واستطرد قائلا :

"وانطلاقا من هذا المفهوم ، فإن هذه المنظمة هي اولا وآخرها ، منظمتهم ، وانشى اؤمن ايمانا عميقا بالحكمة التي سيمكنون بها من استخدام هذه المنظمة ، وقيادتها" (A/PV.883 ، الفقرة ١١) .

ونحن نعرف من علم الطب ان الانسان عندما يقترب من من الاربعين يتعرض جسمه لبعض التغيرات الفسيولوجية التي قد ينجم عنها في بعض الاحيان ملوك مفطر . . ويبدو ان النظام الدولي يخضع ايضا للتغيرات كهذه .

لقد تعلمت من منطقة الكاريبي من التجربة المريرة ان التعاون المتعدد الاطراف حيوي لبقاء الدول المفري . وحكومة بربادوس تشعر بقلق بالغ ازاء ما يبدو انه ميل متزايد بين بعض الاعضاء الاقوياء المجتمع الدولي للنکومه عن التزامهم بالتعديدية التي تمثل الاساس الذي تقوم عليه الامم المتحدة . والدلائل على ذلك عديدة وتنذر بالخطر ، ومنها تردد بعض الدول المتقدمة في الانضمام الى اتفاقية قانون البحار رغم ان من شأنها ان توفر فوائد هائلة لبعض الدول المفيرة مثل تلك الواقعة في منطقة الكاريبي بل وللبشرية ككل ، وكذلك القرار الذي اتخذه بعض الحكومات بالانسحاب من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وانفاق المجتمع الدولي في ان يقرن التزامه المعلن ببرنامج الامم المتحدة الانمائي بالمستوى المطلوب من التزادات والامهامت . ورغبة بعض الدولائر - بل في الواقع اصرارها - على تعمير معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، وهو معهد خدم ولا يزال يخدم البلدان النامية المفيرة خدمة جليلة في مجال التدريب والبحث .

ويقتنع عدد كبير من البلدان ، من بينها بلدى ، بأنه يتعمق على المؤسسات ان تتكييف مع تغير الزمن ليتسنى لها الاضطلاع بولايتها على نحو فعال ، كما ينبغي ان يبدأ المجتمع الدولي في اجراء استعراضات دورية لجميع المؤسسات المتعددة الاطراف . الا ان فحص المريض وتشخيص المرض وتحديد الدواء شئ اخر قد لا يكون فيه الشفاء بل الموت .

ثم هناك الحوار بين الشمال والجنوب ، حيث تبعث المناقشات والمشاورات التي جرت حتى الان على خيبة الامل . ويرجع ذلك الى حد كبير الى الافتقار الى الارادة الحقيقية والالتزام الصادق من جانب بعض الحكومات للتولم الى نهج مقبول لتحقيق الاختلالات القائمة في النظام الاقتصادي الدولي . ونأمل ان تؤدي الجهدات التي بذلتها الدول الفنية مؤخرا لحل المشاكل فيما بينها ، الى تفهم اكبر للمصاعب التي تواجهها وادران الحاجة الى نظام اقتصادي دولي جديد .

ومن الظواهر الخطيرة ، بل يمكن ان نقول الاعراض الخطيرة ، لمصر دولي جديد هو ما يسمى 'الوصول الى مرحلة النفع' وفيها ، كما يعلم اعضاء الجمعية ، يطلب الى البلدان التي تصل الى مرحلة معينة في تنميتها ان تتحمل قدرها اكبر نسبيا من المسؤولية عن تلك التنمية .

وقد يبدو ذلك ملائما تماما . فليئن هناك بلد في هذه الجمعية العامة لا يرجح بتطوره صوب التنمية الذاتية ، بسعادة وعن طيب خاطر .

لكن المشكلة هي ان هذا "المبدأ الرائع" يجري الان تطبيقه وفقا لعدد من الصيغ الحسابية البسيطة التي وضعت وتطبق من جانب واحد باسلوب متعمد اشبه باسلوب بركرورست الشهير الذي كان يشد او يكسر اطراف ضيوفه لكي تتلاءم مع طول الفسقاش . ولذلك فان اي بلد يخترق ويدير اعماله بشيء من الحكمة ، يتعرض لخطر بالغ وهو ان يعتبر قد وصل "الى مرحلة النفع" ، بغض النظر عن ندرة موارده الاقتصادية وضيق اقتصاده .

ويعني ذلك من الناحية العملية ، استبعاد هذا البلد من الحصول على معظم اشكال المساعدات المالية الميسرة بالرغم من ان ميزانيته الكلية قد تقل عن

ميزانية ادارة من الادارات الكبيرة في مدينة رئيسية . هذا يدل على عدم الاحسنان بالواقع ، وهو امر غير جدير بالاخوة الدولية .

ولكن ربما تكون اهم سمات سياسة "الوصول الى مرحلة النفع" هذه انها تقوم على اساس التطبيق الارتووماتيكي لصيغة عشوائية ، وذلك انها تفترض انه عندما يلاحظ ان دولة ما ارتفعت عن مستواها الادنى ، يتبعها قمعها وبالتالي عدم تشجيعها على التططلع لأن تكون دولة مانحة بدلًا من كونها دولة متلقية للمساعدة .

وكما اوضح الكثير من المتكلمين الذين سيقوتي في هذه المناقشة ، فان المجتمع الدولي يواجه أزمة خطيرة تتعلق بالديون الهائلة التي تدين بها البلدان النامية للمؤسسات العامة والخاصة على السواء في البلدان المتقدمة . وهناك توافق متزايد في الآراء على ان طبيعة هذه المشكلة تتجاوز نطاق حسابات الربح والخسارة البسيطة . كما ان فكرة التخلف عن سداد الديون لا تلقى قبولا لدى العديد من الحكومات ومن بينها حكومة بلادى ، بالرغم من ان عدم السداد ساهم بدور كبير في نمو عدد من البلدان التي اصبحت من اغنى بلدان العالم .

اننا نخشى انه اذا لم تتفق البلدان المتقدمة لنداءات جيرانها الفقيرة ، فقد يلجأ من يصيغ لهم اليائما منهم الى اتخاذ مبادرات غير واردة حتى الان . الامر الذي قد يفسره البعض في البلدان النامية ، ولاسيما وجيهه ، بأنه من اعمال العدوان الاقتصادي مما يمكن ان يؤدي الى اجراءات الانتقام الاقتصادي ، والى دائرة من السلوك التي لا يمكن الا ان تعرق للخطر كل معايير السلوك الدولي التي سلمنا بها جمیعا .

وترغب البلدان النامية في ان تحصل على اية فوائد يمكن ان تجنيها من النظام الدولي . ولها مصلحة واضحة في وجود سبل تجارية مفتوحة يمكن الاعتماد عليها . وما يورق البلدان النامية هو اندفاع بعف الدول الى انتهاج السياسات الحمائية الضارة التي تؤدى الى عرقلة الامكانيات التجارية للبلدان النامية وتؤدى في النهاية الى تعرضها للوقوع في مزاحق التبعية التي تدعى البلدان المتقدمة انها تريد إخراجها منها .

ان امكانيات البلدان الجزرية النامية الصغيرة امكانيات محدودة . فلم يكن من حظها ان يتوافر لديها ذلك الكم الوفير من الموارد البشرية والمادية التي حظيت بها جيرانها من البلدان الكبيرة . وهذه البلدان ، على الرغم من الطابع الخاص الذي تتسم به مشاكلها لم تستطع اقتناع العالم الصناعي بضرورة اقرار نظام ملائم . ومن الصعب ، بل من المستحيل في بعض الاحيان ، ان تحرز هذه البلدان اى تقدم عندما يستور تجاهل الحجج التي تسوقها بغية النظر اليها باعتبار خارج في ضوء ظروفها الخاصة والصعبة للغاية .

ويتوافق الاحتفال بالذكرى الأربعين ايضا مع السنة الدولية للشباب التي تحتفل الامم المتحدة بها الان . ومن المهم ان يوجه اهتمام المجتمع الدولي من جديد الى مصالح شباب العالم ولاسيما في وقت يتعرض فيه الكثيرون منهم ، بسبب الاتجار الدولي في العقاقير المخدرة واسوءة استخدامها ، الى خطر ضياع مستقبلهم او توقف تطورهم على اقل تقدير .

ولقد اعرب في كثير من المحافل عن مشاعر القلق بشأن ما تشكله المخدرات من اخطار . ولقد استمعنا من قبل في هذه الدورة الى عبارات القلق الذي اعرب عنه العديد من الممثلين - والحقيقة ان القرارين ١٤١/٣٩ و ١٤٢/٣٩ يقدمان الدليل على ان الجمعية العامة قد وطت العزم على مواجهة مشكلة العقاقير غير المشروعة .

ويقوم الاتحاد الكاريبي بعملية تجميع للمعلومات ، تستخدمها جميع حكومات القليم ، بشأن الاتجار في المخدرات ونقلها وتعاطيها واعادة تأهيل المدمنين . ومشكلة العقاقير غير المشروعة هي مشكلة دولية لا يمكن حلها الا من خلال الجهود التعاونية ولاسيما المشاركة في المعلومات المتعلقة بها بين جميع اعضاء المجتمع الدولي .

واثمة مشكلة خطيرة اخرى تسترعي الانتباه هي مشكلة الارهاب ، وربما كانت البلدان الصغيرة مثل بربادوس تخش المرتزقة اكثر من خشيتها الارهابيين ، وذلك لانها اذا لم تكن على استعداد لاقامة منشآت عسكرية كبيرة ، ستتعرض لزعزعة استقرارها

من جانب عصابة من المرتزقة المحترفين والمسلحين جيدا . ومع ذلك ، فلا يسع اي عضو مسؤول في المجتمع الدولي الا ان ينظر باشمئزاز الى اعمال الارهاب الوحشية التي تتحقق بالابرياء من وقت لآخر . وينبغي عدم تقديم اي مساعدة للارهابيين او المرتزقة ، ولا جدال في ان الوقت قد حان لكي تعمل امم هذا العالم بحزم للقضاء تماما على هاتين المحتين .

ومنذ اربع سنوات ، ناشد سلفي ، من فوق هذا المثير ، هذه المنظمة :
 "... ان تضع حدا لهذه المهزلة ، وان تتحرك بسرعة للمضط على جنوب افريقيا لتعود الى صوابها او اخضاعها". (A/36/PV.11 ، ص ٥٧).
 ولم يترك النظام العنصري اي شئ لدى احد بأنه لن يعود الى صوابه . وقد اثبتت الاحداث الاخيرة بشكل واضح ان ذلك النظام في طريقه الى الهزيمة ، لأن اعمال القلقلة الداخلية والضغوط الخارجية تظهر الان ما يمكن ان تتحققه الاجراءات المتفايرة من جانب المجتمع الدولي اذا قام اصدقاء جنوب افريقيا وحلفاؤها المؤشرون بتعديل اعمالهم بما يتفق والاراء التي يعلنون عنها .

ويتبين أن توأك الاحتتجاجات العامة للتعبير عن الشعور بالظلم والعنصرى
أعمال ملموسة لانهاء الوسائل الوحشية والبربرية المستخدمة لتوطيد نظام الفصل
العنصرى الشيرير .

ويلاحظ وفـد بلدى بارتياح الاجراءات الاخيرة التي اتخذتها بلدان ديمقراطية كثيرة لكي تظهر دونما ظل من الشك أنه من غير الجائز التعامل بالطريقة المعتادة مع جنوب افريقيا . ويأمل وفـد بلدى أيضا أن أولئك المضللين ممن دافعوا عن نظام الفصل العنصري والذين صمموا على شن حملة رومانتيكية لمؤازرة ذلك النظام لن يتراجعوا عن موقفهم فحسب بل سيلاحقهم استنكار المتحضرين في كل مكان بما يؤدي الى التفكير السريع لاوصال نظام الفصل العنصري الكريه .

ويتوقع وفد بلدى أن يتلقى النضال ضد الفصل العنصرى دفعة قوية باعتماد
مشروع الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصرى في مجال الرياضة خلال هذه الدورة .
ومما يبعث على ارتياحنا العميق أن اللجنة المختصة قد تمكنت أخيرا من إكمال مهمتها
والتوصية باعتماد مشروع الاتفاقية . لقد عملت هذه اللجنة ، التي تقوم فيها بربадون
بدور نشط للغاية ، لسنوات طويلة ، في الاضطلاع بهذه المهمة الكبيرة والصعبة .
ونتيجة للعمل الشاق والمشاورات الجادة والمفاوضات المشابهة وحسن النية بزغ مشروع
الاتفاقية (A/40/36) لمساعدة المجتمع الدولى على تضييق الخناق على الفصل العنصرى .
ونحن نرغم رفضا قاطعا الفكرة القائلة بأن الإنسان يمكن أن يعتبر أقل إنسانية
لأن لون بشرته أسود .

وفي ناميبيا ، يواصل نظام جنوب افريقيا العنصرى تجاهل ارادة المجتمع الدولي وينكر على شعب ذلك البلد حقه في تقرير المصير . ويجرى وفد بلدى أن تحرير ناميبيا من قبضة مطهديها من جنوب افريقيا يعتبر مسألة عاجلة ، ويأمل في أن لا يحصل نظام جنوب افريقيا القمعى على أى عون آخر عن طريق خلط حقوق الشعب الناميبى بمسائل سياسية خارجة عن الموضوع .

وكمما لو لم يكن ذلك كافيا ، فيإن البلدان المجاورة مازالت تعاني من انتهاك

إن الحالة في أمريكا الوسطى تبعث على قلق واضح لبربادوس . وقد إنضمت حكومة بربادوس إلى جيرانها في منطقة الكاريبي في إعادة تأكيد دعمها لعملية كونستادورا ، وهي تدعو مرة أخرى كل الأطراف المعنية لأن تمتثل عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يقوض هذه المبادرة الحيوية التي تستند بشكلها الحالي إلى المبدأ القائل بأن ينبعي أن تحل مشاكل المنطقة بطريقة تفضي إلى تحقيق السلم والاستقرار في نصف الكورة هذا . ولبلوغ هذا الهدف فإن التعاون الحر بين البلدان المعنية مباشرة بهذا الوضع أمر لا غنى عنه .

ويسر وفد بلدى أن يعلن أن بربادوس تشارك في خطة العمل الإقليمية لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، وفي خطة العمل للجنة الأمريكية للمرأة . ومما يزيد من توضيح التزامنا فيما يتعلق بادماج المرأة وتطويرها على الصعيدين الإقليمي والدولي اشتراكنا في مؤتمر منتصف العقد في كوبنهاغن ومؤتمر نهاية العقد في نيروبي .

وفي الجبهة الداخلية ، طبقت حكومة بلدى تدابير تشريعية وغيرها لكافالة تتمتع المرأة بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الرجل في مجتمعنا .

ويتبين أن هذه الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة تتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاقات هلسنكي بشأن حقوق الإنسان ، وبالرغم من الخير الوفير الذي كان يؤمل من هذه الاتفاقيات فإن كثيرين من مكان العالم لا يتمتعون اليوم بأية حقوق سياسية حقيقة . ومسألة حقوق الإنسان هي مسألة التسامح الإنساني ، وهي تكشف عن النتائج التي تصل إليها عندما نرفض الاستماع إلى الرأي الآخر . فهذا سأك الآلاف من الرجال والنساء والأطفال في كل أركان المعمورة يعانون بسبب آرائهم الدينية أو السياسية أو لون بشرتهم أو حتى هجاء أسمائهم . وما زالت حالات التعذيب والسجن والاعدام دون المحاكمات الواجبة ماثلة في عالمنا .

وليس شمـة شـك في أن كـثـيرـاً من الأمـور الطـيـبة حدـثـت في العـالـم خـلـال السـنـوات الأربعـين الماضـية . فقد ارـتـقـى العـقـل الإنسـانـي إـلـى آفـاقـ لم يـسـقـ لها مـثـيلـ في العـالـمـ وـفـي الصـنـاعـةـ والـزـرـاعـةـ وـفـي الـفـنـونـ . ولـقـد فـتـتـنا الـذـرـةـ ؛ وـصـنـعـنا الـحـاسـبـاتـ الـالـكـتـرـوـنـيـةـ وـالـتـوـابـعـ الـأـمـطـنـاعـيـةـ ؛ وـنـسـتـطـعـ الغـوـمـ إـلـى أـعـمـاقـ الـمـحـيـطـاتـ ؛ وـسـبـقـنا مـرـعـةـ الصـوتـ ؛ وـقـضـيـنا عـلـى الـكـثـيرـ من الـأـمـرـاـخـ الـفـتـاكـةـ الـتـيـ كـانـتـ تـتـفـشـ وـتـقـصـرـ مـنـ حـيـاةـ الـأـنـسـانـ ، وـجـعـلـنا تـكـنـوـلـوـجـيـا الـاتـصالـاتـ تـمـكـنـ كلـ أـرـجـاءـ العـالـمـ مـنـ إـتـصالـ بـعـضـهاـ بـالـبـيـعـ . ولـمـ يـكـنـ التـفـوـقـ الـأـخـلـاقـيـ غـائـبـاـ فيـ كـثـيرـ منـ الـأـحـيـانـ فـقـدـ أـكـدـ لـنـا مـوـهـنـدـاـنـ غـانـدـىـ وـمـارـتنـ لـوـثـرـ كـنـفـ علىـ النـوـعـيـةـ الـفـائـقـةـ لـرـوـحـ الـأـنـسـانـ وـقـدـرـتـهاـ عـلـىـ أنـ تـوـاجـهـ بـشـجـاعـةـ مـاـ يـعـرـضـ لـهـاـ مـنـ أـخـطـارـ .

لذلك فقد أبدينا ، في مجالاتنا الروحية والمادية ، قدرة على التوصل إلى إجابات وحلول للمشاكل التي أثقلت كاهل الإنسان لوقت طويل . إلا أنه بالرغم من هذه المعرفة ، فإن الإنسانية والجشع ظلا يسمحان بحياةنا . وبالرغم من الشروط البائدة الموجودة في هذا العالم ، فإن هناك billions من الفقراء ؛ وبالرغم من وفرة الفساد المنتج يموت الآلاف يوميا من الجوع .

وتختصر billions من الدولارات في كل سنة لتحسين الأصلحة وتخزينها لحرب لا معنى لها ، بينما تشتعل الديون كأهل البلدان الصغيرة في معها لأن توفر لشعوبها القدسية البسيطة من السلامة الإنسانية .

والواقع أنه بالرغم من إنجازاتنا العظيمة والجديرة بالثناء فإننا نبدو عاجزين عن أن نتبين حقيقة بسيطة مفادها أننا مسؤولون عن إخوتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا إلى المتكلم الأخير في عصره هذا اليوم . وقد طلب بعض الممثلين السماح لهم بممارسة حق الرد . وأود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقي ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ، ويتكلّم الممثلون من مقاعدهم .

السيد. الببير قدار (العراق): إن وفد بلادى يقدر خيبة الامل التي أحضر بها كل الذين توقعوا أو تمنوا أن يتضمن خطاب وزير خارجية النظام الايراني توجهاً ناجز حقن الدماء والجنوح للسلم مثلكم لا تخفي على أحد معاادة جميع القوى الشيرية وفرض مقدامتها اسرائيل لتمكك النظام الايراني بمعاملة الحرب وسيلة لتحقيق أهدافه السياسية المعروفة والشادة ، موافلاً بذلك تعريف منطقتنا لمخاطر زعزعة الاستقرار وتبديد الطاقات البشرية والمادية ويسراً جراء ذلك السياسات الصهيونية والدولية... الرامية الى التدخل في شؤون المنطقة لاحتلال أو احتواء أجزاء منها بما يضر مصالحها والامن والسلم اقلهمها ودولياً لمخاطر اضافية .

ومما يسترعي الانتباه أن الجمعية العامة لم تشهد أى متحدث يطالب باستمرار الحرب التي أشعل النظام الايراني فتيلتها ويتحمل وزير مسؤولية استمرارها منذ أكثر من خمس سنوات تجسيدا لاطماعه التوسعية المريضة التي يسميها "تصدير الشورة" والتى أفصح عنها صراحة في وسائل الاعلام منذ توليه المسؤولية في ايران . لم يطالب باستمرار هذه الحرب سوى وزير خارجية النظام الايراني . وقد جرأه في ذلك وزير خارجية الكيان الصهيوني الذى أشار إدعاءات أفرزتها حالة الحرب دون أن يتطرق إلى مسألة إنهائها ولو من باب التفاق . وربما ردعته عن ذلك فضائح التعاون التسليفي المشين بين النظامين الايراني والصهيوني .

لقد أشار الوزير الايراني في كلمته الى عدد من الاتفاقيات الدولية وطالع بالتزام العراق بها . إن وفد بلادى يؤكد استعداده أن يجلس مع الامين العام للأمم المتحدة ونائبه بتنفيذ الاتفاقيات الدولية كافة ومنها الاتفاقيات التي أشار اليها الوزير الايراني على أن يكون ميشاق الامم المتحدة في مقدمة تلك الاتفاقيات باعتباره أسمى وأعلى اتفاقية دولية في عالمنا المعاصر . ومن البديهي أن يتبعه الشظام الايراني أيضا بذلك وإلا فإنه ينتقي جزئيا ويختار ما يناسبه في محاولة مساعدة لتبشير لجوئه الى القوة لتحقيق أهدافه السياسية المعروفة . وعلى السيد ولايتي أن يحمل التناقض بين إدعائه الباطل بأن العراق استخدم القوة لحل خلافه مع ايران وبين تأكيده هو في خطابه اليوم اصراره على حل الخلاف مع العراق بالقوة .

إن وفد بلادى يتحدى السيد ولايتي أن يعرض للجمعية العامة أية وثيقة يؤكد فيها النظام الايراني التزامه بالاتفاقيات المعقدة والمبرمة بين البلدين ليؤكد مصداقية ادعائه أن العراق قام بالغاء أية اتفاقية من جانب واحد .

اما المحاضرة الطويلة التي ألقاها السيد ولايتي حول دور مجلس الامن وأسلوبه حل المشاكل المعروضة عليه فانشأنا تشكيل تقويمها لاعضاء المجلس المحترمين وبقيمة

أعضاء الأمم المتحدة الذين خولوا المجلس بموجب الميثاق للعمل نيابة عنهم في كل مسأله يتعلق بالسلم والأمن الدوليين .

ويود وفد بلادى أخيراً أن يعرب عن إرتياحه العميق لتطابق سياسته وموافقه مع
أحكام ومبانى القانون الدولى وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك مع مبادئ
حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، وأن يؤكد موافلته استعداده لحل النزاع
مع ایران بالطرق السلمية وعلى أساس الشرعية الدولية ، وللتعاون البناء مع كافة
المساعي الخيرة الرامية الى احلال السلام وفق تلك الاحكام والمبادئ .

السيد رجائي خراماني (جمهورية ايران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

ما لا يخفى على أحد أن النظام العراقي شن عدوانه على جمهورية ايران الإسلامية في وقت اضطررنا فيه ، نظراً لطبيعة ثورتنا ، و شأن ما يحدث في اعتاب كل ثورة ، الى تسريع جيش الشاه ومن ثم لم يكن لدينا أية قوة عسكرية . بل إنه لم يكن لدينا قوات الامن الازمة لمون الامن داخل البلاد ولذا انشأنا لجانا عادية ، لجانا تضم اشخاصاً غير مدربين مثلـي ومثلـكم يا سيد الرئيس ، لتعنى بمشاكل الامن في المجتمع الشوري . وكنا بالفعل في حالة فوضٍ ثوريّة .

وإعتقدنا من الرئيس صدام حسين بأن الأمور قد دانت له ، شن حربه العدوانية ضدنا واحتل ودمر قدر استطاعته .

تلك هي الحقيقة التي يعرفها الجميع . ولكن لماذا شرع في ذلك ؟ للرد على ذلك نسوق تفريحيات كثيرة صدرت عن المسؤولين في نظامه . فاولاً ، قال ممثل حزب البعث في أيار/مايو ١٩٨٠ ما يلي :

" من حقنا أن نسقط نظام إيران الإسلامي " - وأطلقوا عليه وصف " نظام إيران الفارسي العنصري " - " ويجب علينا أن نشحد قواتنا العسكرية لتحقيق هذا الهدف " .

وقال سعدون حمادي وزير خارجية العراق الأسبق في تصريح نشرته صحيفة " القrier " في عددها الصادر في ٣٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ :

" اذا لم يكن تفللنا العسكري في إيران كافيا ، فسوف نتوغل حتى يقولوا 'كفى' " .

اما الإقتباع الثالث فهو عن الرئيس العراقي صدام حسين وقد نشر في صحيفة "السياسة" في العدد الصادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ويقول فيه "اننا سنقسم ايران" . واقول انه حقاً لبيان رئاسي بلبيغ . وهناك أيضاً طارق عزيز الذي

(السيد رجائي خرامانی ،
جمهوریه ایران الإسلامية)

مازال في منصبه والذي قال في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨١ ما يلي: "سوف نقسم إيران إلى دوليات صغيرة" .

تلك هي التحايا التي أفصحت عنها السلطات العراقية رسميا فيما يتعلق بحربها العدوانية ضدنا . ونحن نعتقد انه قد فات أوان تغيير الماضي والقيام بمبادرة سلمية .

وبالرغم من جهود القوى الإمبريالية التي تدعم العراق فيإن المجتمع الدولي والرأي العام العالمي يدرك تماماً حقيقة التحايا العراقية ولن يأخذ بتلك الحجج الواهية على الإطلاق . ذلك أن سلوك العراق في حربها العدوانية ضد جمهورية إيران الإسلامية يعد دليلاً آخر على حقيقة التحايا الإنسانية لدى الحكام العراقيين .

وما من أحد في العالم لا يعرف بأمر إستخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين وإنتهاك ما يكاد أن يكون جميع قواعد القانون الدولي المتعلقة بالسلوك في الحرب .

ومما يؤمن له أن الممثلين العراقيين يحاولون الاستخفاف بمعقول أعضاء الهيئة الدولية ويسعون إلى إنكار حقائق معروفة تماماً ومسجلة تتعلق بـإستخدام الأسلحة الكيماوية وبغير ذلك من الأفعال الإجرامية التي ارتكبواها في الحرب .

إن تقرير الفريق الذي شكله الأمين العام وكذلك الملاحظات الواضحة التي أبدتها المجتمع الدولي توفر دليلاً ملماً على جرائم الحرب العراقية . ونحن لا نعرف لماذا لا يعمل المجتمع الدولي على تطبيق العدالة على مجرمي الحرب بل يسعى أحياناً إلى أشياء أخرى .

وقد أصبح من الجلي لدى الرأي العام العالمي أن سلوك النظام العراقي خلال السنوات الخمس الماضية يدل على إنه لا يقيم أى اعتبار للقانون الدولي ، ولا للالتزامات الدولية مثلاً .

ولهذا السبب نرى إنه لا ينفي لأحد أن يتحقق بتوقيع الحكام الحاليين في العراق . ونحن على أتم إستعداد لإقامة السلم ، السلم مع شعب العراق ولبس مع أولئك الذين انتهكوا جميع قواعد القانون الدولي وأخلوا بكلفة إلتزاماتهم الدولية . لقد

إنتهكوا اتفاق الجزائر لعام 1975 ؛ وإنتهكوا الوقف المؤقت الذي أبلغه لنا الأمين العام للأمم المتحدة ؛ وإنتهكوا بروتوكولات عام 1925 فيما يتعلق بإستخدام الأسلحة الكيميائية ؛ وإنتهكوا كل شيء تقريبا . فلماذا يتبعين علينا أن نحترم توقيع هؤلاء الناس ؟

اما بالنسبة لادعائهم بأن جمهورية ايران الاسلامية تشتري اسلحة من النظام المهيوني او أن بينهما صلة من أي نوع فيكتفينا القول أن شيمون بيريز ذكر صراحة في اوروبا أن ايران يجب الا تكسب الحرب . وللتتأكد من أننا لن نكسب الحرب ، الامر الذي يتعارض تماما مع مصالح الصهاينة والإمبرياليين في المنطقة ، قرروا جميعا دعم النظام العراقي حتى يظل محتفظا بكيانه المتداعي ، لا شيء إلا لإثبات اتنا لن ننتصر في الحرب .

والواقع اننا انتصرنا بالفعل ، فقد طردنا كل القوات العراقية من أراضينا .
وإذا كان المجتمع الدولي على استعداد لإنزال العقاب بالمعتدي ، فليفعل ذلك أو
فليترك لنا هذا الأمر . بيد أنني واثق من أن الجميع مازالوا يذكرون أن هيس حمل
رسالة من هتلر إلى لندن يعرف فيها السلم على الحلفاء . ولن ينس أحد أن الحلفاء
لم يقبلوا اقتراح السلم . ويرى الجميع أن الحلفاء كانوا على حق .

السيد عليبيه قدار (العراق): إن مندوب إيران جدير بالثناء على مداخلته التي أكد فيها بياني عندما انتبه لنفسه الحق في أن يحدد من يمثل الشعب العراقي ومن لا يمثله ، ومن المعروف إنه ليس لإيران أي دخل في هذا الموضوع .
إنني أود فقط في نقطة واحدة أن أضيف تحديداً جديداً لل موقف الإيراني أن يقدم لهذه الجمعية الموقرة وثائق تتضمن ما زعمه عن تصريحات لمسؤولين في بلدي ، تتضمن هذه التصريحات بكلامها ولبيست منتزعة كما يحلو للنظام الإيراني أن يتصرف وفق نفس المنهج حول القوانين والاتفاقيات الدولية .

السيد رجائي خراماني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الإنكليزية) : لقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه العميق ، وفي سياق آخر أدان انتهاك حكام العراق للقانون الدولي الإنساني . وتتوافق الان الوثائق الدامنة التي تبين انتهاك العراق للقانون الدولي الإنساني ولجميع التزامات العراق الدولية تجاه جمهورية إيران الإسلامية . والجميع يعلمون بذلك . وأعتقد في هذه الظروف إنه ليس هناك من ميكافي بتوقيع العراق . ونحن على استعداد لتحقيق السلام ، ولكن السلام مع من يمكن احترام توقيعه فعلا . ومن ثم نعتقد أن بادرة السلام التي يتقدم بها الوفد العراقي هي مجرد تعبير عن اليأس ، وهي نتيجة له . وبالتالي لا يمكن ولا ينبغي أن تؤخذ مأخذ الجد .

والقضية الثانية التي تتجاهلها السلطات العراقية هي أن منتهكي القانون الدولي وأيضا مجرمي الحرب يستحقون نوعا من العقاب . وأعتقد أنه لابد أن يقوم أحد بتنفيذ العقوبة . ونأمل أن يكون هناك في مجمل الهيئة الدولية من يدرك إنه ينبغي توجيه نوع من العقاب للرئيس صدام . عقوبة بسيطة ، ربما بالكلمات والتعبير . ولا أعني حكما جنائيا أو حكما بالإعدام . بل إن مجرد الاعتراف بحقيقة أنهم مجرمو حرب سيبعث على راحتنا ، وسيتحقق قدرا كبيرا من الإرتياح للضحايا . وبمجرد أن يتم ذلك ، أعتقد أن عملية التوصل إلى تسوية للحرب ستتيسر بصورة كبيرة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥